التقرير السنوي للعام 2022



2022

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

التقرير السنوي

كلمة رئيس مجلس الإدارة



أجلس في مطلع كل عام منذ تولّي رئاسة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لكتابة تقديم للتقرير السنوي عن العام المنصرم. وبينما أقوم بهذا العمل في مطلع العام 2023، يعود بي التفكير ليس فقط بإنجازات الهيئة ومجريات العمل فيها في العام 2022، بل أيضاً للفترة منذ أيلول 2015 عندما توليت رئاسة الهيئة ومجلس إدارتها؛ ذلك لأن هذا سيكون آخر تقديم أكتبه لتقرير سنوي يصدر عن الهيئة، إذ سيشهد العام 2023 انتهاء ولايتي الثانية والأخيرة، بموجب قانون هيئة سوق رأس المال، حيث سأكون قد أمضيت ثماني سنوات في هذا الموقع.

بينما يجلب كل عام معه تجارب وتحديات جديدة، تبقى رسالتنا وكنه عملنا في هيئة سوق رأس المال دون تغيير، فنحن نصبو دوماً إلى تحقيق أهداف الهيئة وتوفير الجو الملائم لنمو القطاعات المالية غير المصرفية التي حددها القانون كمجالات تمارس فيها الهيئة مهام الإشراف والرقابة ضمن الجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي للبلد، ومستوى المعيشة الأفضل، والرخاء للمواطنين. ونحن، إذ نقوم بهذا العمل في جميع الظروف، والمثقلة دائماً بالاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية، الذي يمارس سياسات القتل والقهر وتدمير الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي دون رادع دولي، في عالم ظالم لامبالٍ تحكمه المصالح الذاتية والمعايير المزدوجة، أضف إليها ظروفاً مناوئة أخرى ليست ضمن مجال تحكمنا، كجائحة كوڤيد 19 في السنتين الأخيرتين، نبقى نعمل لتحقيق أهداف الهيئة بشكل تراكمي، وبتصميم مدفوع بثقتنا في عدالة قضيتنا وحتمية إنهاء الاحتلال والتحرر، يرعاه مجلس إدارة الهيئة، ويترجمه العاملون في الإدارة التنفيذية والإدارات العامة والوحدات الأساسية المساندة من خلال عملهم الدؤوب والملتزم.

لقد حققت الهيئة في السنوات السبع ونيف المنصرمة، من خلال هذه الجهود، استقراراً مالياً واكتفاءً ذاتياً شبه كامل. وإن كانت الهيئة لا تزال تهتم باجتذاب الدعم المالي والفنّي المتخصص من الدول المانحة ومؤسسات الدعم التنموي فيها لمشاريعها التطويرية في مجالات تشهد تطوراً عالمياً مستمرّاً، وبخاصة التكنولوجيا المالية والشمول المالي، فإنها تسعى، في الوقت نفسه، إلى تخفيض الاعتماد على هذه المساعدات في الاحتياجات الأساسية. وقد نجحت بذلك بالفعل، إلى درجة مكنتها، بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية، من توفير تغطية كاملة لموازنتها السنوية المتكررة، وكذلك توفير نسبة عالية من احتياجات إقامة مبنى عصري خاص بها، بتصميم هندسي يوفر للعاملين جو عمل مريحاً مدعّماً بآخر ما توصّلت إليه العلوم والتكنولوجيا من تقنيات في مجالات عملها، ومن مستلزمات لحماية البيئة، وهذا لأول مرّة منذ إنشائها قبل ما يقارب العقدين، بما يغنيها عن استئجار مبانٍ غير ملائمة، تم تصميمها أصلاً لأغراض السكن، حيث بدأ مع كتابة هذا التقرير العمل الإنشائي على مبنى هيئة سوق رأس المال، الذي يقام على أرض تم تخصيصها لذلك في بلدة سردا-أبو قش الملاصقة لمدينتي رام الله والبيرة، ليكون جاهزاً خلال العامين المقبلين إن شاء الله. ولا يفوتني هنا أن أوجه الشكر لفخامة رئيس دولة فلسطين، ودولة رئيس الوزراء، ومعالي وزير الأشغال العامة، على الدعم الذي قدموه في هذا المضمار.

لن أحاول أن أوجز في هذا التقديم تفاصيل الأعمال الكثيرة التي قامت بها الهيئة في العام المنصرم، فأي إيجاز لن يغني عن قراءة

كامل التقرير، وأدعو القارئ الكريم إلى ذلك. ولكنني أرغب في أن أنبّه إلى أن الهيئة، رغم الإنجازات الكثيرة والتقدم الملحوظ الذي حققته في بعض القطاعات، فإن هناك أهدافاً في خطة الهيئة الاستراتيجية 2021-2025 وما بعد، تنتظر الإنجاز، ونحن ندرك أن مجرّد تشخيص التحديات والمشاكل، لا يعدو كونه خطوة مهمة أولى على طريق تحقيق التقدم والنمو في هذه القطاعات.

لقد انضوى في مجلس إدارة الهيئة أثناء فترة رئاستي عدد من الأعضاء بخلفيات رسمية ومالية وأكاديمية ومن القطاع الخاص، وكان لي شرف العمل معهم، وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه لكل منهم بالشكر على إسهامه في عمل المجلس، وتعاونه في عملنا المشترك للنهوض بالهيئة. كذلك، سعدت كثيراً بالعمل مع طاقم الهيئة، وأخص بالذكر المدير العام والمدراء العامين ومديري الوحدات المساندة الرئيسية في الشؤون القانونية وتكنولوجيا المعلومات، ومديرة مكتب رئيس مجلس الإدارة، وكذلك جميع موظفي الهيئة والعاملين فيها في المواقع المختلفة، وإن كان مدى تعرّفي عليهم واتصالي المهني بهم يتفاوت باختلاف مواقعهم، حيث شهدتُّ عن كثب كيف يعمل هذا الطاقم ككل بمهنية عالية، وبالتزام بالمصلحة العامة، ويبذل الجهد للنهوض بهذه المؤسسة التي تُعنى بقطاع مالي مهم في الدولة، وهو القطاع المالي غير المصرفي.

لم تكن مهامي في هيئة سوق رأس المال دائماً سهلة. فإن كان دوري كرئيس لمجلس الإدارة لا يتطلب جهداً غير عادي لمن يشغل مثل هذا المنصب، فإن عملي كرئيس للهيئة كثيراً ما كان يتطلب انهماكاً في تفاصيل العمل اليومي - دون تدخل في نطاق عمل الإدارة التنفيذية. لقد واجهت الهيئة أثناء فترة رئاستي تحديات كثيرة، وهذا أمر عادي، وأعتقد أنها واجهتها وذللت معظمها بنجاح من خلال الصلابة في التمسك بالقوانين والأنظمة، والمرونة في التعامل مع الجهات التي تشرف عليها الهيئة وتراقبها. وكانت هذه فرصة لي لتوظيف خبرتي السابقة في العديد من المواقع، وأيضاً للتعلم. قيل إن "العلم في الصغر كالنقش في الحجر"؛ بمعنى أنه يترك أثراً دائماً، وهو في الواقع كذلك في الكبر، ولكن من حيث كونه عملاً صعباً في الكثير من الحالات. ولكن العلم في الكبر كثيراً ما يكون أيضاً ممتعاً، وبخاصة عندما يتطلب توظيف مهارات إيجاد الحلول، وهو ما اخترت تعلّمه قبل نصف قرن، من خلال دراسة الفيزياء والرياضيات. لهذه الفرصة، أشكر من منحني الثقة لإشغال هذه المواقع.

نبيل قسيس

رئيس مجلس إدارة الهيئة

تمهيد

تمهيد > الرؤيا والرسالة والأهداف

تمهيد

هيئة سوق رأس المال مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية، استناداً إلى المادة رقم 2 من قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004.

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار سوق رأس المال ونموه، وذلك من خلال التنظيم والتطوير والرقابة والإشراف على نشاطات القطاعات المالية غير المصرفية (الأوراق المالية، التأمين، التأجير التمويلي، تمويل الرهن العقاري، إضافة إلى المنتجات والخدمات المالية الإسلامية) وتعمل الهيئة على تنظيم التكنولوجيا المالية، بهدف حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين.

الرؤيا

هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين، وحماية مصالح المتعاملين فيه.

الرسالة

التنظيم والإشراف والرقابة على أداء كل من قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، والرهن العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم في فلسطين، وتطويرها بما يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

الأهداف الاستراتيجية:

1. تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوفير البيئة الممكنة لها.
2. النهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
3. استدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة وتعزيز استقرارها.

قطاعات سوق رأس المال

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > التعريف بالقطاع

على الرغم من العوامل المحيطة ببيئة الاستثمار المحلي، وشح السيولة في السوق، فإن العام 2022 شهد عدداً من الإشارات الإيجابية التي تدل على قدرة قطاع الأوراق المالية على الاستمرار والنمو، فقد تم خلال العام 2022 تداول ما يقارب 473 مليون دولار أمريكي، بارتفاع بلغت نسبته 13% عن قيم التداول للعام 2021، لتسجل بذلك واحدة من أعلى قيم التداول السنوية التي حققتها البورصة على مدار ثلاثة عشر عاماً منذ العام 2010، كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة في هذا العام بنسبة 21%، حيث بلغت ما يقارب 244 مليون سهم، من خلال ما يقارب 35 ألف صفقة، بارتفاع نسبته 4% عن عدد الصفقات المُنفذة خلال العام 2021، وبلغ المعدل اليومي للتداول حوالي 1.9 مليون دولار، موزعة على 247 جلسة تداول، فيما بلغت القيمة السوقية للبورصة نهاية العام 2022 أعلى رقم وصلته في تاريخها بحوالي 4.9 مليار دولار، وبارتفاع بلغت نسبته 11% عن العام 2021.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الملحوظ على أحجام التداول، والمشار إليه أعلاه، قد جاء نتيجة لتنفيذ أكبر صفقة في تاريخ بورصة فلسطين، بقيمة بلغت ما يقارب 51 مليون دولار على الورقة المالية لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > أبرز تطورات العام 2022

- **التطورات خلال العام 2022**

  - إدراج الورقة المالية لكل من شركة أركان العقارية (ARKAAN)، وشركة مصرف الصفا (SAFABANK) في بورصة فلسطين.
  - تحول الشكل القانوني لكل من شركة مصنع الشرق لصناعة الإلكترود (ELECTRODE)، وشركة دار الشفاء لصناعة الأدوية (PHARMACARE)، وذلك من شركات مساهمة عامة إلى مساهمة خاصة، والعمل على اتخاذ الإجراء تمهيداً لشطب إدراج أوراقهما المالية من البورصة.
  - إجراء تعديلات على نصوص قانونية مرتبطة بالإفصاح فيما يخص الشركات المدرجة، بحيث تم تمديد فترة الإفصاح عن البيانات المالية المراجعة من المدقق الخارجي لكل من الربعين الأول والثالث من 30 يوماً إلى 45 يوماً. أما فيما يخص شركات الأوراق المالية الأعضاء، فقد تم إلزام الشركات على إعداد تقرير نصف سنوي مراجع من قبل المدقق الخارجي للشركة العضو.
  - مواءمة الأطر القانونية المعمول بها أينما يلزم على إثر صدور القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات.
  - مخاطبة 6 شركات مساهمة عامة غير مدرجة لغايات التقدم بشكل أولي إلى مركز الإيداع، والتحويل لحفظ سجلات مساهميها، والعمل على تقديم خطة تصوب أوضاع الإدراج والتداول عبر البورصة ضماناً لحقوق مساهميها.
  - تقييم كفاءة بورصة فلسطين، والتركيز على تفعيل إدارة المخاطر لديها.
  - الموافقة بالسماح لبورصة فلسطين لتزويد الشركات المدرجة بمعلومات صفقات التداول بتاريخ تنفيذها، وذلك لغايات اطّلاعهم على الحركات بشكل يومي، ومتابعة تعديل هياكل مساهميهم بشكل أسرع.
  - توجيه بورصة فلسطين فيما يتعلق بإجراءات التّقاصّ والتسوية التي تخص الحافظ الأمين.
  - توجيه بورصة فلسطين بشأن إعداد لائحة معيارية بالشركات التي تنطبق عليها تعليمات الهيئة بالتمويل على الهامش.
  - الموافقة على عدد من التعيينات بالإدارات العليا لدى بورصة فلسطين وشركات الأوراق المالية الأعضاء.
  - متابعة 5 شركات أوراق مالية أعضاء في رفع كفاءتها وتعزيز فاعلية ودور مجالس إداراتها.
  - التعامل مع الشركات الأجنبية فيما يخص الترويج للحملات الإعلانية في فلسطين.
  - المشاركة بفعالية أسبوع المستثمر العالمي، وتنفيذ برامج توعوية متخصصة، حيث تم تقديم ورقة عمل بعنوان التنمية المستدامة في صناعة التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي.

البيئة التشريعية

- إصدار ضوابط المؤشر الإسلامي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، واعتماد "مؤشر القدس الإسلامي"، وذلك وفقاً لما أقرته الهيئة العليا للرقابة الشرعية في فلسطين.
- إعداد مشروع نظام التعامل في البورصات الأجنبية تنفيذاً لتطبيق أحكام المادة (3/2) من قرار بقانون رقم (17) لسنة 2009م بشأن التعامل في البورصات الأجنبية، وتنسيبه لمجلس الوزراء الفلسطيني لإقراره.
- إعداد مسودة تعليمات شراء الشركة لأسهمها ونشرها لغايات المشورة العامة للمهتمين، ولإبداء التوصيات بشأنها.
- إجراء الدراسات الأولية لعدد من التشريعات ذات العلاقة بشراء الشركة لأسهمها والتصرف بها، وتحول الشكل القانوني للشركات المساهمة العامة المدرجة، وتنظيم التعامل في السوق الموازي، والحفظ المركزي لمصدري الأوراق المالية غير المدرجة في السوق النظامي، وحوكمة الشركات العائلية.

الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال

واصلت الإدارة العامة للأوراق المالية، من خلال دائرة الرقابة على عمليات السوق، جهودها الرامية إلى توفير المناخ الملائم

للاستثمار في الأوراق المالية، والنهوض بسوق رأس المال الفلسطيني وفق أرقى المعايير والممارسات الدولية، وتحديداً المبادئ المنبثقة عن المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO) وذلك من خلال:

- **الرقابة على التداول،** وذلك برصد السلوكيات والتعاملات المخالفة على بعض الأوراق المالية المدرجة والتعامل معها ومع العملاء المستثمرين فيها وفق الضوابط الرقابية. أما فيما يتعلق بالإنذارات الرقابية المتضمنة التأثير على أسعار إغلاق الأوراق المالية، فقد تم التعامل مع 13 حالة إلغاء أثر سعري نتيجة للتغير المفاجئ في سعر إغلاق الورقة المالية خلال الدقائق الخمس الأخيرة من جلسة التداول، بحيث تأتي معالجة إلغاء الأثر السعري لتعزيز شفافية التداول أمام المستثمرين، وحماية حقوق المتعاملين في الورقة المالية.
- **التحليل المالي**، وذلك من خلال العمل على مراجعة الإفصاحات المالية والمتابعة الدورية لتقارير الملاءة المالية لشركات الأوراق المالية الأعضاء، بهدف التأكد من التزامهم بقانون الأوراق المالية وتعليمات الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة، وبما يضمن الحفاظ على سلامة واستقرار أوضاع شركات الأوراق المالية الأعضاء، والحفاظ على أموال المستثمرين لديها وحقوقهم.
- **التفتيش،** يعتبر فريق التفتيش بمثابة عين الرقابة الميدانية على الجهات والأطراف المرخصة من قبل الهيئة. وقد تم خلال العام 2022 الانتهاء من تنفيذ جولتي التفتيش حسب الخطة المعتمدة حول التفتيش المبني على المخاطر، وعلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم، أيضاً إيفاد فريق التفتيش بجولات متخصصة بناء على طلب وحدة المتابعة المالية.
- **الشكاوى،** تعاملت الإدارة العامة للأوراق المالية خلال العام 2022 مع 5 شكاوى خطية، بحيث قامت الإدارة العامة للأوراق المالية على إثرها بأخذ المقتضيات القانونية، وذلك حمايةً لحقوق المتعاملين في السوق.

الخدمات المقدمة للقطاع

- **الترخيص:** من مهام الهيئة الرئيسية ترخيص نشاطات وأعمال الأوراق المالية، بما يساهم في المحافظة على سلامة التعامل في قطاع الأوراق المالية، وحماية القطاع من المخاطر التي قد يتعرض لها، وحماية المتعاملين فيه. هذا، وقد قامت الإدارة العامة للأوراق المالية بمنح التراخيص التالية، وتجديد أنشطة وأعمال الأوراق المالية للجهات الأتية للعام 2023 كما يلي:
  - ترخيص 8 شركات أوراق مالية أعضاء، وذلك لممارسة أعمال الوساطة المالية لحسابه ولحساب الغير، ولإدارة الإصدارات.
  - ترخيص 27 وسيطاً معتمداً، وترخيص 7 مستشارين ماليين.
  - ترخيص 5 مصارف للعمل كحافظ أمين.
  - ترخيص بورصة فلسطين.
  - ترخيص جهات اعتباريه أخرى لممارسة أنشطة مستشار الاستثمار وإدارة الإصدارات.

- **الإصدارات:** وافقت الهيئة على زيادة رأسمال ثلاث عشرة شركة مدرجة على النحو التالي:

الشركة	نوع الإصدار	عدد الأسهم
1. العربية الفلسطينية للاستثمار	أسهم مجانية	7,000,000
2. مستشفى ابن سينا التخصصي	إصدار ثانوي عام	8,000,000
3. بنك فلسطين	أسهم مجانية	6,525,050
4. البنك الإسلامي العربي	أسهم مجانية	4,500,000
5. بنك القدس	أسهم مجانية	3,566,204
6. الإسلامي الفلسطيني	أسهم مجانية	5,000,000

7. شركة سند للموارد الإنشائية	إصدار خاص	13,121,264
8. شركة سند للموارد الإنشائية	أسهم مجانية	7,996,881
9. شركة بيرزيت للأدوية	أسهم مجانية	19,382,449
10. شركة المشرق للتأمين	أسهم مجانية	1,500,000
11. شركة مصايف رام الله	أسهم مجانية	300,000
12. شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية	أسهم مجانية	406,132
13. البنك الوطني	أسهم مجانية	8,503,653

- **الإفصاح**: يعتبر الإفصاح الدقيق بشقيه الأولي والدوري، وتوفير المعلومات للجمهور والمتعاملين في الأوراق المالية، من الأهداف الرئيسية للهيئة لغرض الوصول إلى بورصة تتميز بالعدالة والكفاءة والشفافية. وتقوم الإدارة العامة للأوراق المالية بمتابعة التزام الشركات المصدرة للأوراق المالية بأحكام قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 وتعليمات نظام الإفصاح الصادر عن الهيئة والبورصة، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

ويبين الجدول التالي مدى التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن التقارير الدورية خلال العام 2022:

التقارير الدورية	آخر موعد للإفصاح	الشركات المدرجة	الشركات الملتزمة	نسبة الالتزام
البيانات المالية الأولية للعام 2021	15/2/2022	47	45	96%
التقارير السنوية للعام 2021	31/3/2022	47	43	91%
البيانات المالية للربع الأول 2022	31/5/2022	47	37	79%
التقارير نصف السنوية للعام 2022	15/8/2022	49	46	94%
البيانات المالية للربع الثالث 2022	16/11/2022	49	47	96%

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين > التعريف بالقطاع

يعتبر قطاع التأمين رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لأنه يلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد المحلي، وتوطيد أواصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ فمن خلال العلاقة بين المؤمن والمؤمن لهم، نجد أن التأمين يقوم بالدور الاجتماعي بما يوفره من أمان، وباعتباره مظهراً للتعاون والتضامن، كما له دور في الحياة الاقتصادية باعتباره وسيلة ائتمان ووسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة للاقتصاد، باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج، ما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتدعيمه. وقد شهد قطاع التأمين في فلسطين، خلال السنوات الماضية، تطوراً ملموساً، ليس من ناحية مضاعفة حجم المحفظة التأمينية فحسب، بل، أيضاً، على مستوى وطبيعة وجودة الخدمات التأمينية التي يقدمها للجمهور.

حدد قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) للعام 2004، وقانون التأمين رقم (20) للعام 2005، مهام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وصلاحيتها بصفتها الجهة المخولة بالرقابة والإشراف على قطاع التأمين. تتولى الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال الإشراف على قطاع التأمين في فلسطين، وذلك وفقاً لقانون التأمين رقم 20 لسنة 2005، والتشريعات الثانوية الصادرة بمقتضاه (الأنظمة والتعليمات والقرارات والتعاميم)، وحيث تتعاون لإنجاح هذه المهمة مع الأطراف الشريكة كافة.

أبرز الإحصائيات والنتائج في سوق التأمين

بلغت أقساط التأمين 396 مليون دولار أمريكي للعام 2022، في حين كانت 363 مليون دولار أمريكي في العام 2021؛ أي بنسبة نمو 9%، بينما ارتفع إجمالي التعويضات المسددة للمستفيدين من التغطيات التأمينية من 227.9 مليون دولار أمريكي في العام 2021، إلى 255.8 مليون دولار أمريكي في العام 2022، وبنسبة نمو 12%.

وقد حققت شركات التأمين أرباحاً صافية بلغت 21.7 مليون دولار أمريكي خلال العام 2022، مقارنة بـ 12.4 مليون دولار أمريكي في العام 2021، بارتفاع بلغت نسبته 68.2%.

بلغت نسبة الاختراق التأمينية التي تمثل إجمالي أقساط المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مع نهاية العام 2022، ما يقارب 2.07%، مقابل ما يقارب 2% في نهاية العام 2021، وقد ارتفعت الكثافة التأمينية إلى حوالي 73.08 دولار أمريكي في نهاية العام 2022 من 68.6 دولار أمريكي نهاية العام 2021، إذ تشير هذه النسبة إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية.

السنة	إجمالي الأقساط (بالمليون دولار أمريكي)	عدد السكان (بالمليون نسمة)	إجمالي الناتج المحلي الخام (بالمليار دولار أمريكي)	معدل الإنفاق الفردي على التأمين (بالدولار الأمريكي)	نسبة التأمين في الناتج القومي الخام (%)
2018	279,370,598	4.6	16.277	56.8	1.72
2019	302,509,068	4.7	17.134	60	1.77
2020	303,244,103	4.8	15.561	58.72	1.95
2021	363,019,897	5.2	18.036	64.55	1.89
2022	396,012,710	5.4	*19.112	73.08	2.07

- طبقاً للبيانات المقدرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الأصناف والفروع	2020	2021	نسبة التطور (%) 2020/2021	2022	نسبة التطور (%) 2021/2022
تأمين المركبات	208,203,153	250,481,204	20.31	274,437,047	9.56
تأمين العمال	24,105,476	27,630,301	14.62	30,231,348	9.41
التأمين الصحي	32,103,237	38,009,154	18.40	40,806,747	7.36
تأمين المسؤوليات المدنية	4,238,377	4,980,362	17.51	5,170,864	3.83
تأمينات أخرى	4,873,296	7,040,572	44.47	8,452,926	20.06
تأمين الحريق	15,753,554	18,535,124	17.66	18,579,776	0.24

التأمين البحري	1,542,319	1,858,807	20.52	1,938,222	4.27
التأمين الهندسي	6,061,942	7,377,363	21.70	7,764,396	5.25
تأمين الحياة	6,362,749	7,107,010	11.70	8,631,384	21.45
إجمالي الأقساط	303,244,103	363,019,897	19.71	396,012,710	9.09

السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
الأقساط	215,249,149	255,421,729	279,370,598	302,509,068	303,244,103	363,019,897	396,012,710
التعويضات المدفوعة	122,632,194	144,320,228	166,307,996	182,660,629	179,630,303	227,977,187	255,872,881

1. تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون التأمين، وتم رفعه إلى مجلس الوزراء لغايات استكمال إجراءات إقراره وإصداره وفق الأصول.
2. استمرت دائرة الرقابة على شركات التأمين خلال العام 2022 في القيام بأعمال مراجعة البيانات المالية والتقارير الاكتوارية، وتحديث سجلات المخاطر، وإصدار شهادات الملاءة المالية لشركات التامين. وتساهم مراجعة البيانات المالية الربعية ونصف السنوية والبيانات المالية الختامية لشركات التأمين في تحقيق العَديد من الأهداف في بيئة العمل، ومنها: منح عدم ممانعة الهيئة من نشر تلك البيانات، والقيام بالتحليل المالي والفني لشركات التامين، وبالتالي فحص قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها من خلال مراجعة هامش الملاءة (كفاية رأس المال)، وإصدار شهادات الملاءة المالية. كما تم العمل على إصدار قاعدة البيانات الإحصائية الدورية لقطاع التأمين، وتطوير منهجية الرقابة المستندة إلى المخاطر، وكذلك متابعة شركات التأمين بخصوص التحضيرات والإجراءات التي قامت بها استعداداً لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9 و17 (IFRS17 IFRS9؛).
3. تم تنفيذ جزء من الخطة السنوية الخاصة بالزيارات الميدانية لمقرات شركات التأمين وفروعها، حيث تم تنفيذ 113 جولة رقابية خلال العام 2022، تمحورت حول متابعة تطبيق شركات التأمين وأصحاب المهن التأمينية أحكام قانون التأمين والتشريعات الثانوية الصادرة بمقتضاه.
4. على صعيد متابعة الشكاوى التي ترد إلى الهيئة، فقد تعامل قسم الشكاوى خلال العام 2022 مع 73 شكوى قدمت له، تمت معالجة وإغلاق 67 منها، فيما تبقت 5 شكاوى غير مكتملة المستندات، وبالتالي لا يمكن النظر فيها، في حين لا تزال شكوى واحدة قيد المتابعة.
5. تم منح الموافقة من قبل مجلس إدارة الهيئة على ترخيص شركة تأمين تكافلي جديدة "البركة للتأمين الإسلامي"، التي من المتوقع أن تباشر أعمالها مطلع العام 2023.
6. على صعيد تجديد تراخيص شركات التأمين وأصحاب المهن التأمينية الأخرى، تم تجديد إجازات التأمين للعام 2022 لجميع شركات التأمين المجازة من قبل الهيئة، وكذلك تجديد التراخيص لأصحاب المهن التأمينية المقيدة في سجلات الإدارة العامة للتأمين، كما تم إلغاء التراخيص لأصحاب المهن التأمينية الذين فقدوا شروط منح الإجازة.

الخدمات المقدمة للقطاع:

- **منح ورفض وتجديد إجازات مزاولة شركات التأمين ووكلاء وممتهني المهن التأمينية**

تم تجديد تراخيص شركات التأمين وأصحاب المهن التأمينية كما في الجدول المبين أدناه، كما تم منح إجازة لوكيل هيئة عدد 1، ووسيط تأمين عدد 2، وإدارة خدمات تأمينية عدد 2. في المقابل، تم إلغاء إجازات لمهن تأمينية حسب التعليمات النافذة بهذا الخصوص، حيث تم إلغاء إجازات وكلاء تأمين عدد 7. كما قامت الهيئة بتجديد إجازات المزاولة لشركات التأمين في العام 2021 حسب التفصيل التالي:

شـركـات الـتـأمـيـن العاملة في فلسطين للعام (2022)

فروع التأمين المجازة للعمل بها	الشركة	رقم الإجازة
المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي فروع التأمين الأخرى	شركة المشرق للتأمين	2

المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي فروع التأمين الأخرى	شركة فلسطين للتأمين	3
التأمين على الحياة	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	4
المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الأخرى	شركة التأمين الوطنية	5
المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الأخرى	شركة ترست العالمية للتأمين	7
المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي فروع التأمين الأخرى	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	8
تأمين الرهن العقاري	شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	9
المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الأخرى	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	10
المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الأخرى	الشركة العالمية المتحدة للتأمين	11
المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها البحري والطيران والنقل والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق والسرقة والأخطار المتحالفة معها الحوادث العامة والمسؤوليات المدنية التأمين الصحي التأمين على الحياة فروع التأمين الأخرى	شركة تمكين الفلسطينية للتأمين	12

ويوضح الجدول التالي أعداد وكلاء ووسطاء التأمين وأصحاب المهن التأمينية المساندة كما في نهاية العام 2022.

البيان	العدد
وكيل تأمين	237

منتج تأمين	21
وكيل (هيئة)	4
وسيط تأمين	17
وسيط إعادة تأمين	1
خبير اكتواري تأمين	4
المصارف المعتمدة لممارسة أعمال التأمين المصرفي	3
خبير معاينة لتقدير الأضرار	12
شركات إدارة النفقات الطبية والخدمات التأمينية	8
محقق تأمين	52

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التعريف بالقطاع

تستمر الهيئة في الرقابة والإشراف على قطاع التأجير التمويلي وفق المنظومة القانونية المنظمة لهذا القطاع من قوانين، وتعليمات، وقرارات، وتعمل بشكل يضمن التزام الجهات الخاضعة لرقابتها بهذه المنظومة. وتسعى الهيئة، إضافة إلى ذلك، إلى تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات كل من المستأجرين والمؤجرين، وتشجيع عمل هذه الشركات ضمن بيئة منافسة عادلة.

وقد أثبت قطاع التأجير التمويلي في العام 2022 قدرته على المقاومة وقت الأزمات، وحقق نسب نمو بأرقام مزدوجة بعد جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على جميع دول العالم، حيث شهد هذا القطاع نمواً في عدد العقود المسجلة لدى الهيئة خلال السنوات الماضية، ليحقق رقماً قياسياً في العام 2022 يصل إلى 2800 عقد، بإجمالي استثمار في عقود التأجير التمويلي يصل إلى 143,141,843 دولاراً أمريكياً للعام 2022.

واستطاع هذا القطاع أن يحدث اختراقاً من حيث الأداء باستهدافه قطاعات اقتصادية مختلفة، وقدرته على تمويل أنواع مختلفة من الأصول تجاوزت قيمة بعضها مليونَيْ دولار أمريكي، وهذا يُرد إلى الثقة التي أوجدها هذا القطاع لدى جمهور مستهلكي الخدمات المالية، وزيادة الوعي بخدمات التأجير لتمويلي، وزيادة وصول الشركات إلى المحافظات المختلفة، ومرونة البرامج التي تقدمها الشركات، وقدرتها على مواءمة احتياجات المستأجرين. ومن أهم الشرائح التي تستهدفها شركات التأجير التمويلي هي شريحة المستفيدين غير البنكيين (Non- bankable) التي لا تملك تاريخاً ائتمانياً. وهذه هي الشريحة التي تسعى استراتيجية الشمول المالي إلى ضمها إلى المنظومة المالية، فتقوم شركات التأجير التمويلي بتقديم التمويل إلى هذه الفئة، ونذكر، على سبيل المثال، عمال الداخل، والمهن الحرة، وبالتالي، وعبر تنفيذ طالبي التمويل لمتطلبات شركات التأجير التمويلي، وتوفير شيكات لدفعاتهم الدورية، ومن ثم تسجيلهم على نظام الاستعلام الائتماني بعد منحهم التمويل، تكون شركات التأجير التمويلي بذلك ساهمت مساهمة مباشرة في تحقيق أهداف استراتيجية الشمول المالي.

ومن الجدير التأكيد على تميز واختلاف التأجير التمويلي عن غيره من أدوات التمويل، فيتميز هذا النوع، نظراً لطبيعته، بعدم طلب شركات التأجير التمويلي في الغالب ضمانات إضافية غير الأصل موضوع عقد التأجير التمويلي، وقدرة هذه الشركات على التعامل بمرونة من حيث فترات السماح والدفعات المتغيرة، كما أن الدفعات في الغالب تكون ثابتة طوال فترة التعاقد؛ أي غير مرتبطة بأي مؤشر عالمي. وتساعد شركات التأجير التمويلي قطاع الأعمال بتحديث الأصول الإنتاجية، ناهيك عن معرفة شركات التأجير التمويلي وخبرتها في سوق الأصول. وهذا ما يؤكده الانتشار المتزايد لقطاع التأجير التمويلي اليوم، وقدرته على خدمة محافظات الوطن كافة، وإن كان بنسب متفاوتة، وهذا أمر طبيعي، نظراً لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد، والتركز في بيئة الأعمال.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > أبرز تطورات العام 2022

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، كما في نهاية العام 2022، ثماني شركات، سبعٌ منها تمارس نشاط التأجير التمويلي التقليدي التجاري، وواحدة تمارس نشاط التأجير التمويلي المتفق مع الشريعة.
وتستطيع شركات التأجير التمويلي ممارسة التمويل لأنواع الأصول المنقولة وغير المنقولة كافة، ولكنها حتى اللحظة تركز نشاطها في الأصول المنقولة، حيث لم تصدر، بعدُ، تعليمات سلطة الأراضي بما يخص العقارات المؤجرة تأجيراً تمويلياً.

ولضرورة توسيع قاعدة الأصول المؤجرة للشركات، وتمكينها من توفير التمويل لأنواع الأصول كافة، وضرورة وجود تعليمات تسجيل الأصول غير المنقولة (العقارات) المؤجرة تأجيراً تمويلياً، اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وتزامنا مع إصدار مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة، وهو الذي سينص على أحكام تحدد آلية التعامل مع العقارات المؤجرة تأجيراً تمويلياً، بما يخص ضريبة القيمة المضافة، تم تشكيل لجنة مشتركة من قبل سلطة الأراضي والهيئة لاستكمال العمل على تعليمات العقارات المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وقد أعدت اللجنة مسودة للتعليمات هي قيد المراجعة الآن، ومن المتوقع إصدارها العام القادم.

وتستمر الهيئة في دورها التطويري والمساعدة في خلق بيئة العمل الملائمة لعمل الشركات التي تنضوي تحت إشرافها، وهذا التطوير يتطلب تعاوناً مستمراً مع الجهات ذات العلاقة بعمل هذه القطاعات، ويتطلب وجود عوامل فنية مساعدة تضمن عمل هذا القطاع بسلاسة وتذليل التحديات التي تواجه الشركات. وفي هذا السياق، تم عقد لقاءات واجتماعات عدة مع وزارة النقل والمواصلات وشرطة المرور خلال العام، أثمرت عن تمكين الشركات من الاستعلام عن المخالفات الصادرة بحق مستأجريها، والحصول على تقارير تفصيلية دورية ورقية وإلكترونية بهذه المخالفات من الشرطة. وتمكين الشركات من الاستعلام إلكترونياً عن المركبات المملوكة لها عبر تطبيق مواصلاتي، وهو التطبيق الخاص بوزارة النقل والمواصلات.

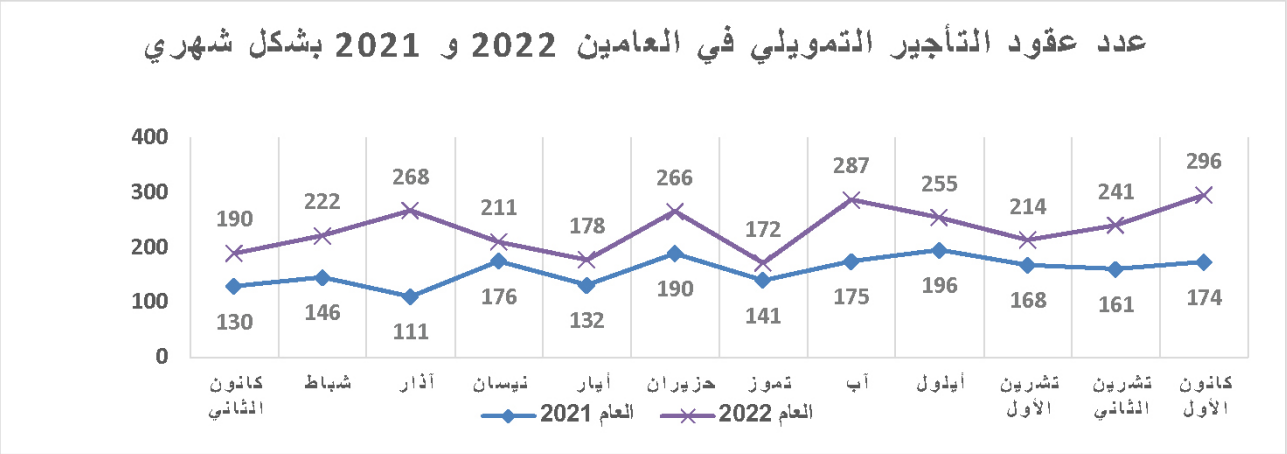
وتنفيذاً لاستراتيجية الهيئة، ولأغراض تحديث وتطوير البيئة القانونية الناظمة لقطاع التأجير التمويلي، وبعد ثماني سنوات من صدور القرار بقانون بشأن التأجير التمويلي، قامت الهيئة بالتعاقد مع شركة قانونية لتنفيذ دراسة قانونية عن القطاع تهدف إلى مراجعة الأطر القانونية والتشريعية الناظمة للتأجير التمويلي، بحيث يتم استكمال الأطر التشريعية كافة التي تحكم عمل النشاط، وتقديم التوصيات بخصوص التعديل أو الإضافة على التشريعات الحالية، وبالتالي الحد من المعيقات التشريعية لتطور هذا النشاط ونموه. وستشمل المراجعة، إضافة إلى التشريعات المحلية والقرارات القضائية، استعراضاً لتجارب الدول المجاورة.

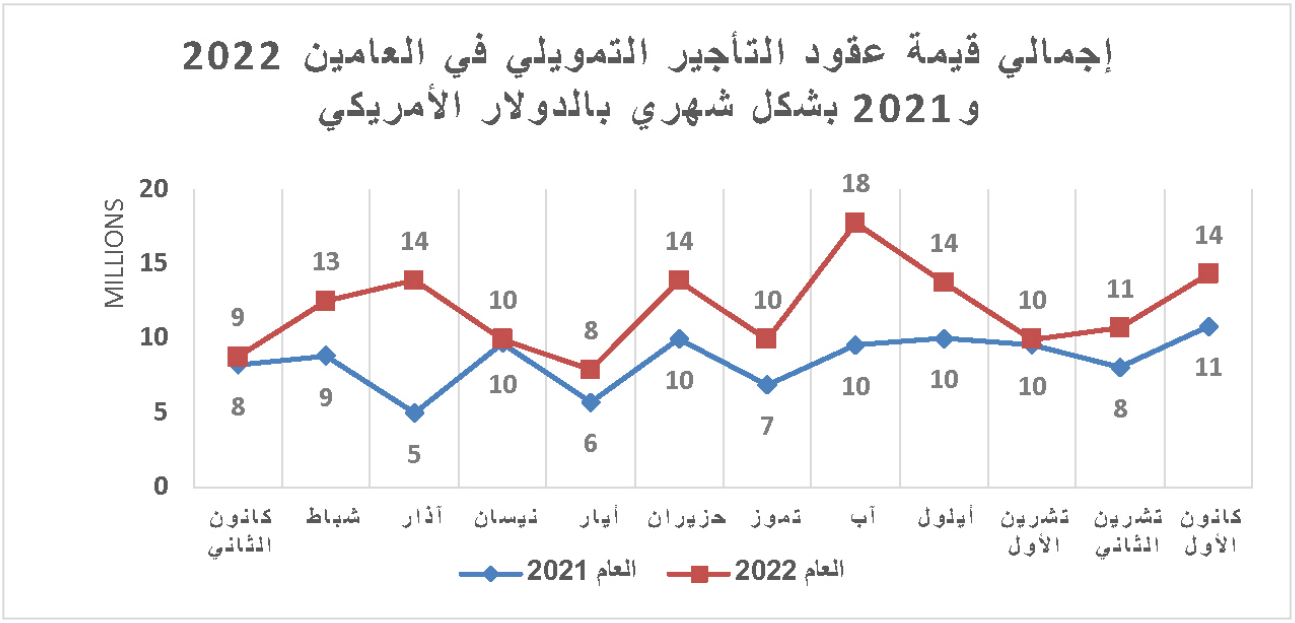
أما داخلياً، وضمن خطة الإدارة تطوير آلية العمل بنظام تسجيل عقود التأجير التمويلي وأتمتة العمليات، فقد تم تحويل عملية تسجيل العقود من إدخال بيانات العقود على النظام من قبل موظفي الإدارة، إلى منح موظفي شركات التأجير التمويلي (المخولون بذلك) صلاحية إدخال بيانات العقود على النظام الإلكتروني، وبالتالي تقوم الهيئة بعملية المراجعة والموافقة على التسجيل بدلاً من الإدخال والمراجعة، ومن ثم الموافقة، وبالتالي تخفيض مدة تسجيل العقود وتسريع المعاملات.

إحصائيات القطاع

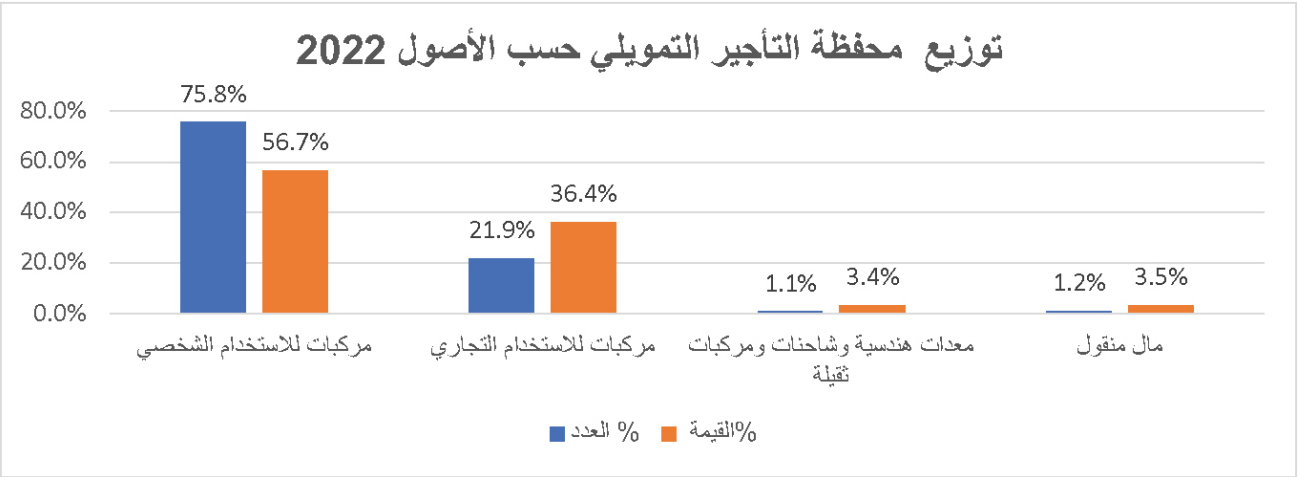
لاحقاً لقيام الهيئة بطلب معلومات إضافية عند تسجيل عقود التأجير التمويلي، وتصنيف هذه المعلومات على النظام الإلكتروني لتسجيل عقود التأجير التمويلي، فقد تمكنت الهيئة من إعداد إحصائيات تفصيلية أكثر تخص قطاع التأجير التمويلي من حيث القطاعات الاقتصادية المخدومة، وأنواع الأصول المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً من غير المركبات، والاستخدامات التي تعكس الواقع بما يخص المركبات؛ سواء للاستخدام التجاري أو الشخصي، والعناوين الفعلية التي سيتم استخدام الأصول فيها، وبالتالي تحديد حصة المحافظات من محفظة عقود التأجير التمويلي التي تعكس الواقع. وهذه المعلومات ستفيد الهيئة والشركات على حد سواء في التعرف أكثر على قطاع التأجير التمويلي، بحيث تساعد الهيئة في وضع السياسات التنظيمية والتطويرية الملائمة لهذا القطاع، وتساعد الشركات وتزيد قدرتها على التخطيط ووضع السياسات التسويقية الملائمة، وخطط اختراق القطاعات غير المخدومة.

وبلغت قيمة إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 143 مليون دولار أمريكي، بواقع 2800 عقد كما في نهاية العام 2022، ما يمثل ارتفاعاً في قيمة العقود بنسبة 40% عن العام 2021، وبنسبة 47% بما يخص عدد العقود. ويعود هذا الارتفاع إلى عودة الشركات إلى ممارسة نشاطها بعد عام التعافي من جائحة الكورونا، وزيادة الوعي بنشاط التأجير التمويلي، وزيادة وصول الشركات إلى مختلف المحافظات. والأشكال البيانية التالية تظهر النمو الشهري في عقود التأجير التمويلي قيمةً وعدداً ما بين العامين 2021 و2022:

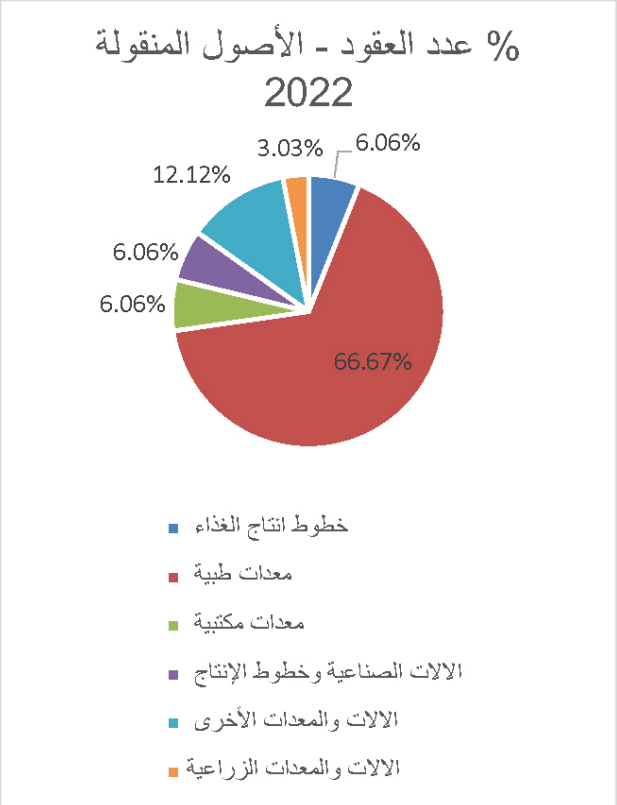


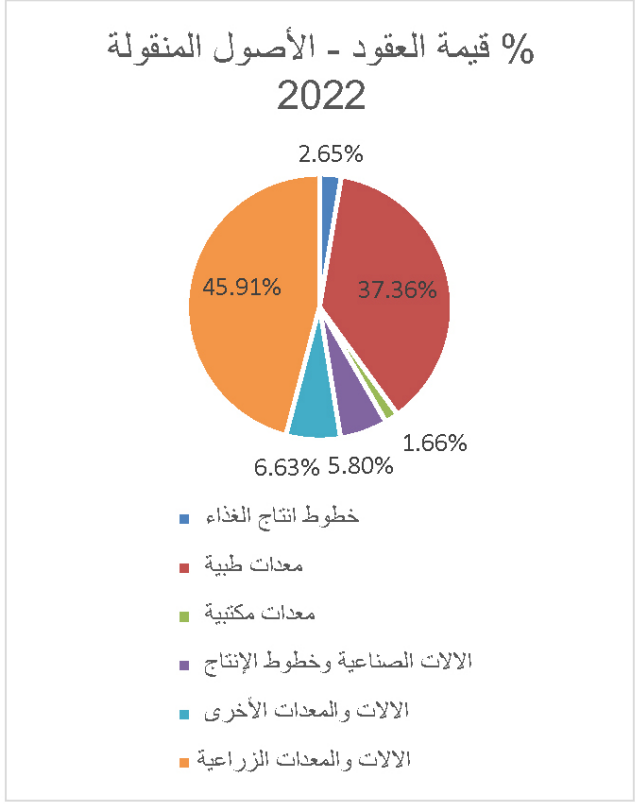


أما ما يخص توزيع محفظة عقود التأجير التمويلي في العام 2022 حسب نوع الأصول والغاية من الاستخدام، ولاحقاً لإعادة تصنيف عقود التأجير التمويلي، فإن التصنيفات الأربعة التي يتم تصنيف الأصول المنقولة إليها هي: مركبات للاستخدام الشخصي، مركبات للاستخدام التجاري، معدات هندسية وشاحنات ومركبات ثقيلة، وأخيراً الأصول المنقولة أو المال المنقول من ماكينات ومعدات وخطوط إنتاج وغيرها. والرسم البياني أدناه يوضح توزيع المحفظة على هذه الفئات للعام 2022:

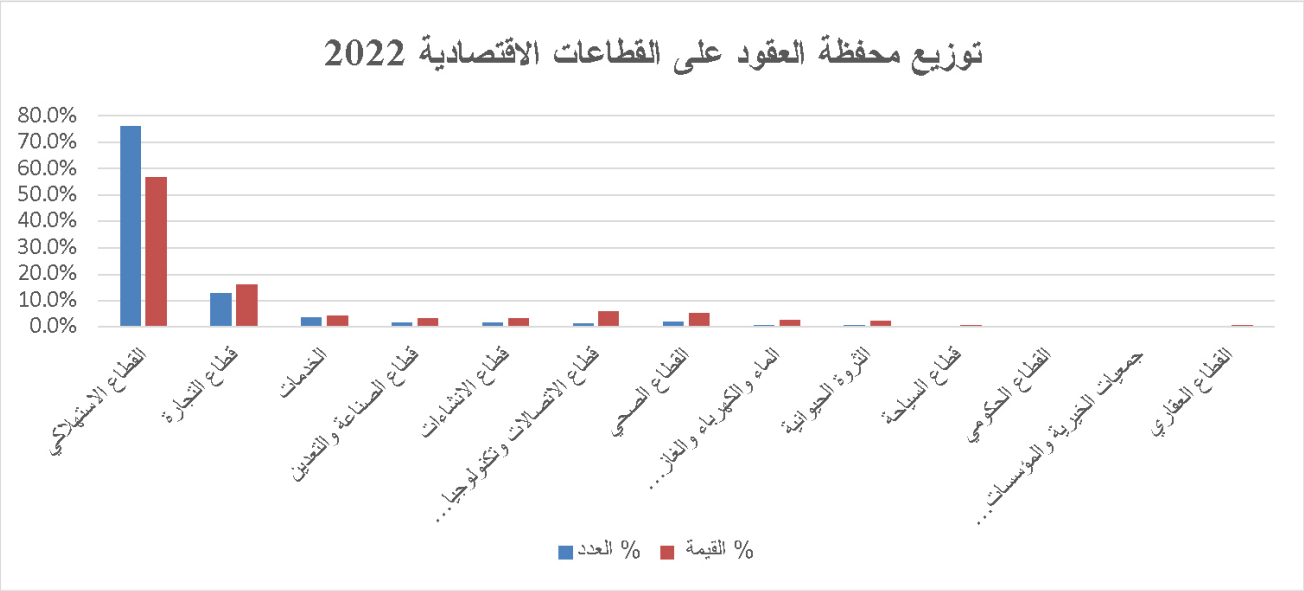


كما نورد لكم أدناه رسماً بيانياً يعكس توزيع فئة الأصول المنقولة -المال المنقول (الماكينات والمعدات وخطوط الإنتاج ... وغيرها) من حيث نوع الأصول قيمةً وعدداً، حيث مكنتنا إعادة تصنيف عقود التأجير التمويلي من تصنيف هذه الأصول حسب نوعها، ومعرفة حصة كل منها من محفظة الأصول المنقولة، كالآتي:

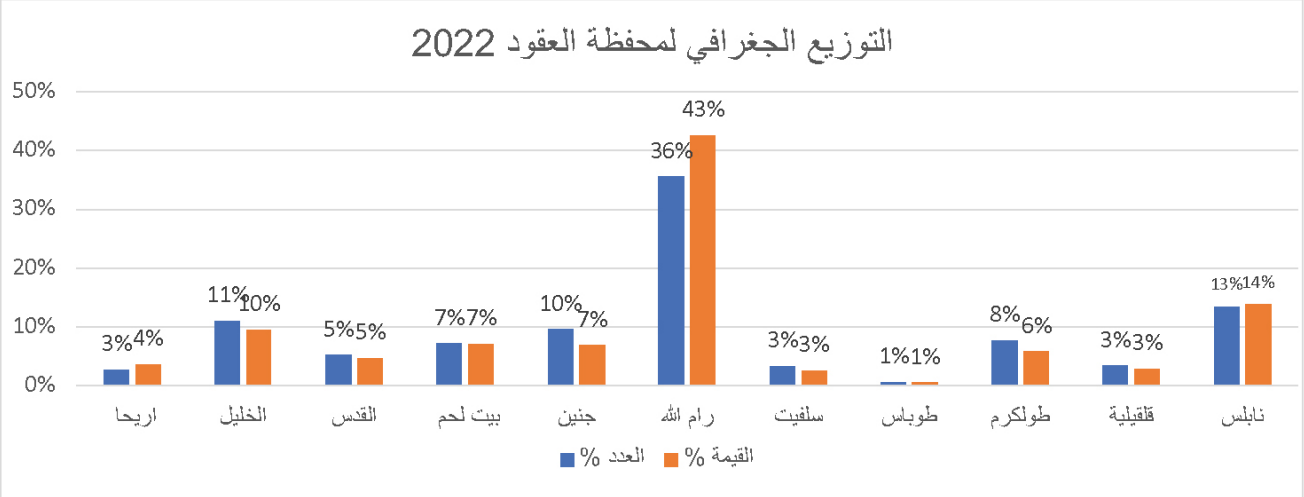




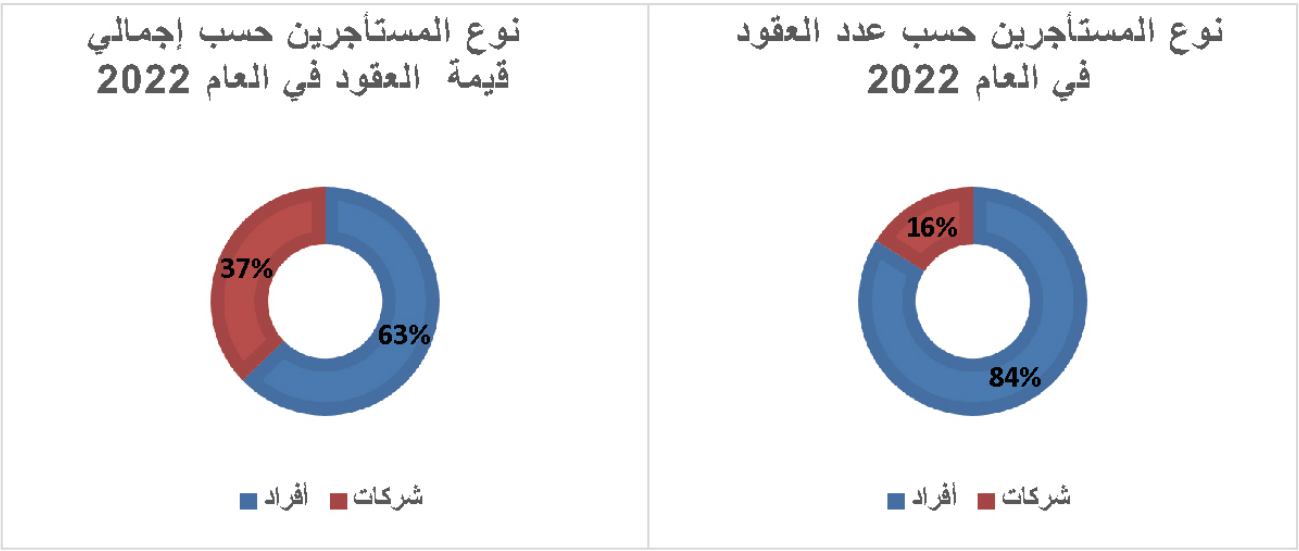
أما ما يخص حصة كل قطاع اقتصادي من محفظة التأجير التمويلي، فإن الرسم البياني التالي يوضح حصة كل قطاع من العقود قيمة وعدداً، وقد مكنتنا إعادة تصنيف عقود التأجير التمويلي للعقود المسجلة على النظام الإلكتروني، من تحديد القطاعات المخدومة، وحصة كل قطاع من محفظة عقود التأجير التمويلي. ونرى أن القطاع الاستهلاكي هو أكثر القطاعات استفادة، حيث بلغت نسبة قيمة العقود (56.7%) من إجمالي قيمة العقود، ونسبة 75.9% من عدد العقود، وهذه العقود تمثل تمويلاً لمركبات شخصية، وهذا متوافق مع النمط الاقتصادي الذي نعيش فيه، فهو اقتصاد قائم على الاستهلاك:



وبخصوص التوزيع الجغرافي لمحفظة العقود، فإن محافظة رام الله والبيرة تستحوذ على الحصة الأكبر من المحفظة بنسبة 43% من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي، و36% من حيث عددها، تليها في ذلك محافظة نابلس، ومن ثم محافظة الخليل. وهذا التوزيع متوافق مع هيكلة الاقتصاد وتَركُّز الأعمال في المحافظات. وقد ساهمت إعادة التصنيف لعقود التأجير التمويلي على النظام الإلكتروني، وذلك بطلب العنوان الحقيقي-الفعلي للمستأجر، إضافة إلى العنوان الوارد في الهوية، في تحديد المحافظة التي سيتم الاستخدام الفعلي للأصل فيها، وبالتالي يعكس التوزيع الجغرافي واقع الحال. وفيما يلي التوزيع الجغرافي بيانياً لعقود التأجير التمويلي قيمة وعدداً حسب المحافظة:



أما من حيث طبيعة المستأجرين؛ سواء كفرد أو شركة، فهي موضحة في الأشكال البيانية التالية، حيث يسمح القرار بقانون أن يكون المستأجر شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، وتساعد هذه الإحصائيات في التعرف على نسبة كل من الفئتين من المحفظة كعدد أو كقيمة. ولكن للتعرف أكثر على نوع الاستفادة والاستخدام للأصول، فقد تمت الاستفادة من التصنيف لعقود التأجير التمويلي للتعرف أكثر على الغاية من الاستخدام للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً؛ سواء أكان المستأجر فرداً أم شركة:


نوع المستأجرين حسب عدد العقود
في العام 2022
16%
84%
أفراد
شركات
نوع المستأجرين حسب إجمالي
قيمة العقود في العام 2022
37%
63%
أفراد
شركات

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التخصيم

- **نشاط التخصيم:**

انطلاقاً من دور الهيئة في التنظيم والرقابة والإشراف على أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يشمل نشاط التخصيم، ومن أجل ضمان تقديم هذا النوع من التمويل الذي سيساهم في تعزيز السيولة في سوق رأس المال الفلسطيني، ويساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المناسب لتمويل رأس المال العامل، فقد استكملت الهيئة نشاطها لبناء البيئة التشريعية الناظمة لهذا النشاط.

أبرز التطورات:

لاحقاً للبدء بمشروع تطوير نشاط التخصيم، بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية والتعمير، والوصول إلى مسودة أولية لمشروع القانون، تم عقد لقاءات عدة، عن بعد، مع الفريق الإقليمي (المكتب في الأردن والمكتب في فلسطين) المسؤول عن صياغة القانون باللغة العربية، بمشاركة الإدارة والدائرة القانونية بالهيئة، ومناقشة مسودة القانون والوصول إلى تعديلات عليها، والاطلاع على تجارب الدول التي أصدرت القانون (الإمارات العربية المتحدة)، وتوصل الفريق إلى مسودة نهائية بصيغة متفق عليها ومتوافقة مع القوانين المحلية وقابلة للتطبيق سيتم رفعها لمجلس إدارة الهيئة.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > التعريف بالقطاع

استناداً إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) للعام 2004، تقوم الهيئة بأعمال الرقابة والإشراف على قطاع تمويل الرهن العقاري، انطلاقاً من هدفها الأساسي المتمثل في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه وحماية حقوق المستثمرين، من خلال إعداد البيئة التشريعية الناظمة لعمل قطاع تمويل الرهن العقاري، بما يشمل المخمنين العقاريين، علماً أن البنوك تهيمن على السوق الأولي لقطاع تمويل الرهن العقاري نظراً للسيولة العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الفلسطيني، الأمر الذي شكل تحدياً أمام شركات تمويل الرهن العقاري في المنافسة والعمل ضمن السوق المباشر (الأولي) لقطاع تمويل الرهن العقاري.

أما السوق الثانوي لقطاع تمويل الرهن العقاري، فما زالت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري تعمل في السوق من خلال ذراعها التمويلية وهي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، التي كان لها أثر كبير في امتداد وتوسع سوق تمويل الرهن العقاري، لدورها الكبير في إعادة تمويل محافظ قروض الرهن العقاري للبنوك. إلا أنه نظراً لتوفر السيولة في البنوك، ومنح تسهيلات تمويلية، وزيادة النشاط غير الرسمي في مجال تمويل العقارات، فقد أدى ذلك إلى تراجع نشاط السوق الثانوي المتمثل بشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، لإعادة تمويل قروض الرهن العقاري. لكن نظراً لارتفاع أسعار الفائدة عالمياً مؤخراً، وتأثير ذلك على المقترضين في فلسطين وعلى الودائع، فمن المتوقع أن يكون للشركة فرصة للعودة واستئناف نشاطها في إعادة تمويل محافظ القروض للبنوك.

أما بخصوص التخمين العقاري، ونظراً لأهمية هذه المهنة في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم منح القروض على أساسها، حيث إن نسبة قيمة العقار إلى القرض تعتبر إحدى أدوات السياسة الاحترازية التي يتم استخدامها من أجل المحافظة على استقرار سوق الرهن العقاري، وبالتالي كلما كانت القيمة التخمينية للعقار حقيقية وواقعية، سيسهم ذلك في تحقيق الهدف المتمثل باستقرار سوق الرهن العقاري، بحيث تكون قيم العقارات الممولة مقاربة للواقع في حال تعثر المقترضين، واضطرار البنوك للتنفيذ على هذه العقارات واستعادة أموالها.

وعليه، وانطلاقاً من مسؤولية الهيئة بالرقابة والإشراف على المخمنين العقاريين، فقد عملت منذ العام 2007 على صياغة البيئة التشريعية المنظمة للرقابة على أعمال المخمنين العقاريين، وتقوم الهيئة باستخدام الأدوات المناسبة وفق الأسس التي حددتها تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم (3) لسنة 2012 المعدلة للتعليمات الصادرة بالعام 2007، من أجل منح الترخيص لذوي الخبرة والكفاءة. في هذا السياق، تقوم الهيئة بتنظيم الدورات التدريبية، وعقد الامتحانات اللاحقة كأحد شروط الحصول على الترخيص.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > أبرز تطورات العام 2022

استكمالاً للجهود الخاصة بالتعاون مع سلطة الأراضي، وقّع رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الدكتور نبيل قسيس، ورئيس سلطة الأراضي الفلسطينية القاضي محمد غانم، مذكرة تفاهم لتطوير العمل في مجال التخمين العقاري لدى سلطة الأراضي، إضافة إلى تبادل الخبرات المتراكمة بين الطرفين. وجاءت هذه المذكرة تتويجاً للجهود المشتركة التي يبذلها الطرفان لتوحيد الجهود الوطنية في مجال التخمين العقاري، حيث إن الهيئة ستعمل وفقاً لهذه المذكرة على توفير خبراتها العملية والعلمية بما يخص التخمين العقاري والرقابة عليه، ما سيكون له أثر كبير في تطوير وتنظيم القطاع العقاري في فلسطين، وتعزيز التبادل المعرفي والتكنولوجي والفني في المؤسستين.

وتنص المذكرة على تحقيق التعاون والتنسيق المشترك، ووضع آليات عمل، وتحديد مهام والتزامات الأطراف ذات العلاقة، والتعاون لتنظيم وتطوير قطاع التخمين العقاري والمخمنين العقاريين، بما يشمل توحيد معايير التخمين والرقابة والإشراف على المخمنين العقاريين.

وعقدت الهيئة، بالتعاون مع المعهد المصرفي، دورتين تدريبيتين في التخمين العقاري لأغراض الحصول على رخصة التخمين العقاري في 6/8/2022 و18/8/2022، استفاد منهما 32 مشاركاً. تلاهما عقد امتحان للتخمين العقاري بتاريخ 18/12/2022 بحضور 30 مشاركاً، نجح منهم 13 شخصاً. ومن المهم الإشارة، هنا، إلى أنه تم ترخيص خمسة مخمنين عقاريين جدد، ليصبح عدد المخمنين العقاريين المرخصين 65 مخمناً عقارياً.

قطاعات سوق رأس المال > خدمات التمويل الرقمي والابتكار > التعريف بالقطاع

لقد عملت الهيئة خلال العام 2022 على تعزيز دور التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وفتح الآفاق أمام مقدمي الخدمات المالية والمبتكرين والرياديين أصحاب الحلول التكنولوجية المالية، مع ضمان حماية حقوق مستخدمي هذه الحلول والخدمات التكنولوجية، والحفاظ على الاستقرار المالي.

وقد عملت الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار وفقاً لاستراتيجيته الهيئة الخمسية 2021-2025، الرامية إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، ووفق الخطط وبرامج العمل المقرة، التي تهدف إلى خلق بيئة مشجعة وصديقة للابتكارات والحلول المستندة إلى التكنولوجيا المالية، لما لهذه الخدمات والحلول التكنولوجية من أثر كبير في تقليل تكلفة تقديم هذه الخدمات، وزيادة توسعها الأفقي.

قطاعات سوق رأس المال > خدمات التمويل الرقمي والابتكار > أبرز تطورات العام 2022

- **تطوير الإطار التنظيمي اللازم لخلق البيئة الممكّنة لاستيعاب الابتكارات المالية وتشجيعها:**
- أطلقت الهيئة منصة **"ابتكر"** ("EBTAKER" as a regulatory innovation hub") بداية العام 2021، التي تختص باستلام الهيئة للابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا الماليـة فـي القطـاع المالي غيـر المصرفـي، وتوجيهها رقابيـاً بمـا يسـهم فـي خلق بيئـة مواتيـة للابتكار والريـادة فـي الخدمـات المالية الرقميـة، كما تعتبر من أوائل المنصات الرقابية في المنطقة التي تعنى بتوفير الإشراف الرقابي والتنظيمي في القطاع المالي غير المصرفي لأصحاب الأفكار الريادية. وفي النصف الثاني من العام ذاته، عملت الهيئة على تطوير منصة الابتكار "ابتكر"، وإطلاق النسخة المحدثة من المنصة، مع إضافة الإرشادات اللازمة للمبتكرين والأدوات التوجيهية المناسبة، والربط بين المنصة ومجموعة من المسرعات والحاضنات (Accelerators and Incubators) في فلسطين، إضافة الى ربطها أيضاً بشركاء البيئة الممكّنة للتكنولوجيا المالية، ما يُسهم في تنمية فكرة الابتكار ودعم المبتكرين وتوجيههم إلى الجهات ذات العلاقة.
- **إعداد مسودة تعليمات "ترخيص منصات إلكترونية لبيع خدمات مالية غير مصرفية وتقديم خدمة التجميع والمقارنة":** انسجاماً مع استراتيجية الهيئة في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية غير المصرفية، وتوجهاتها في خلق وتطوير البيئة الرقابية والتنظيمية الحالية للقطاعات المالية التي تشرف عليها الهيئة، فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا المالية، عملت الهيئة خلال العام 2021 على إعداد مسودة تعليمات "ترخيص منصات إلكترونية لبيع خدمات مالية غير مصرفية وتقديم خدمة التجميع والمقارنة"، والمتوقع إقرارها من قبل مجلس الإدارة خلال العام 2022، وتهدف إلى إيجاد وتطوير قنوات توزيع جديدة تستند إلى التكنولوجيا المالية، بهدف زيادة التوسع الأفقي للقطاع المالي غير المصرفي، وزيادة نسب الوصول والاستخدام للخدمات المالية غير المصرفية، وتعزيز الشمول المالي، إضافة إلى سد الفجوة التشريعية الموجودة حالياً في تعامل القطاع المالي غير المصرفي مع التكنولوجيا المالية، وبخاصة المنصات الإلكترونية.
- **تطوير وتشغيل صندوق الرقابة الافتراضي (Regulatory Sandbox) وتوفير البيئة التنظيمية والقانونية اللازمة لعمله:** بعد إطلاق الهيئة لمنصة "ابتكر" الخاصة باستقبال الابتكارات ابتداءً من مرحلة تطوير الفكرة (Ideation Phase)، لا بد أن يمر الابتكار في مراحل رقابية وإشرافيه أخرى قبل تخرجه والحصول على الترخيص النهائي، حفاظاً على سلامة القطاع المالي غير المصرفي، وحماية حقوق المستهلكين، ولعل أهمها **بيئة الرقابة الافتراضية**. وعلى ضوء ذلك، عملت الهيئة، بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، على تطوير آلية التعامل، وتحديد وتقييم الخيارات المتاحة أمام الهيئة فيما يخص صندوق الرقابة الافتراضي، التي تمثل مرحلة مهمة من مراحل التعامل مع الحلول والابتكارات، حيث يحتاج الابتكار إلى الاختبار الفعلي في بيئة واقع عملي وضمن ضوابط وشروط محددة تحددها الهيئة، وهو دور بيئة الرقابة التجريبية.
  ومن جهة أخرى، عملت الهيئة على تنفيذ دراسة معمّقة لتجارب العديد من الدول العربية التي عملت على تطوير وتشغيل صندوق رقابة افتراضي، واستخلاص تجاربهم في هذا المجال، كما أعدت الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار للإدارة التنفيذية في الهيئة، ورقة موقف فنية بخصوص تعليمات صندوق الرقابة الافتراضي (الصندوق الرملي)، وتعمل الهيئة حالياً على تحديد شكل الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لعمل صندوق الرقابة الافتراضي "الصندوق الرملي".
- **توفير أداة رقابية جديدة "رسالة عدم ممانعة":** عملت الهيئة على استحداث أداة رقابية جديدة وهي "رسالة عدم ممانعة"، حيث صادق مجلس إدارة الهيئة على رسالة عدم الممانعة في جلسته رقم (02/2021)، التي تعتبر بمثابة أداة رقابية تمكن الهيئة من التعامل مع أصحاب الحلول الابتكارية، وهي تعتبر مرحلة لاحقة لمرحلة الاختبار في البيئة الرقابية الافتراضية، مع الإشارة الى ان الهيئة منحت رسالة عدم ممانعة لشركة مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار غير الربحية الأجنبية المالكة لمنصة "تمويلي" في فلسطين التي تؤهلها لتقديم خدمات تشبيك تأمينية عبر المنصة.

2- توفير البيئة الممكنة لتطوير منتجات مالية مبتكرة

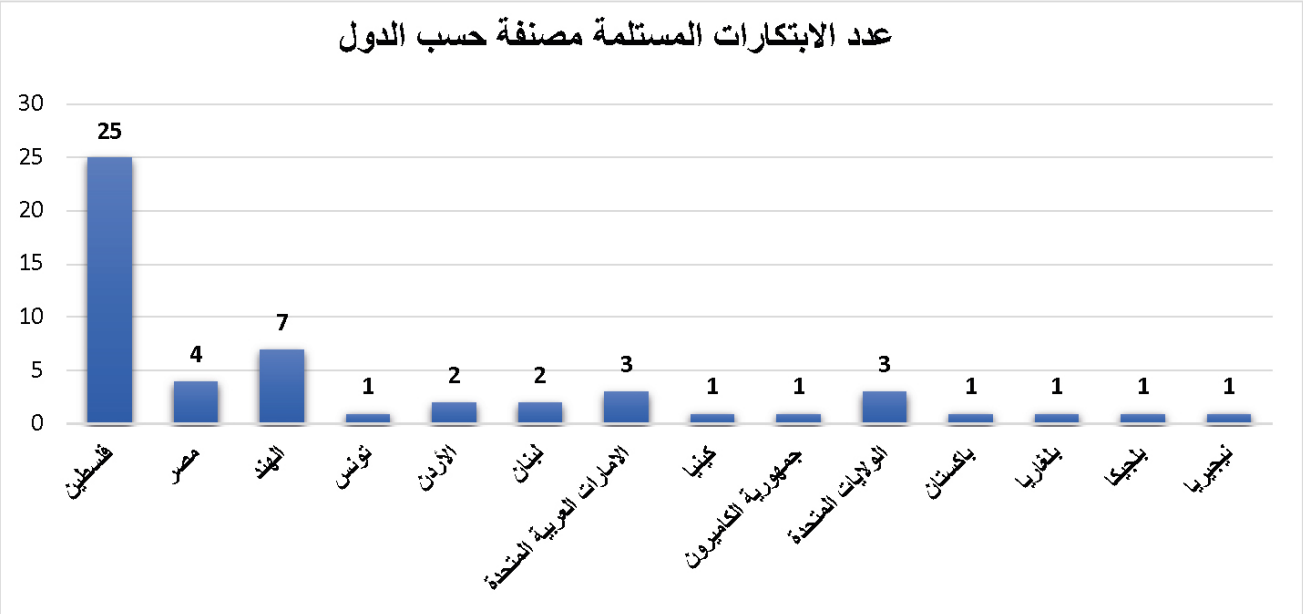
- **تطوير البيئة القانونية الممكّنة لعمل التأمين متناهي الصغر:** قامت الهيئة، خلال العام 2021، بتحديد الإطار العام لتطوير التأمين متناهي الصغر في فلسطين، والاطلاع على تجارب الدول المحيطة في هذا المجال، كما عملت الهيئة بالتنسيق مع خبراء دوليين بهدف إعداد دراسة اكتوارية، تهدف إلى تطوير البيئة القانونية والتنظيمية الممكّنة لعمل التأمين متناهي الصغر في فلسطين، وبخاصة تلك المرتبطة بتقليل تكاليف التمويل، وتعزيز الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادي الأعمال.

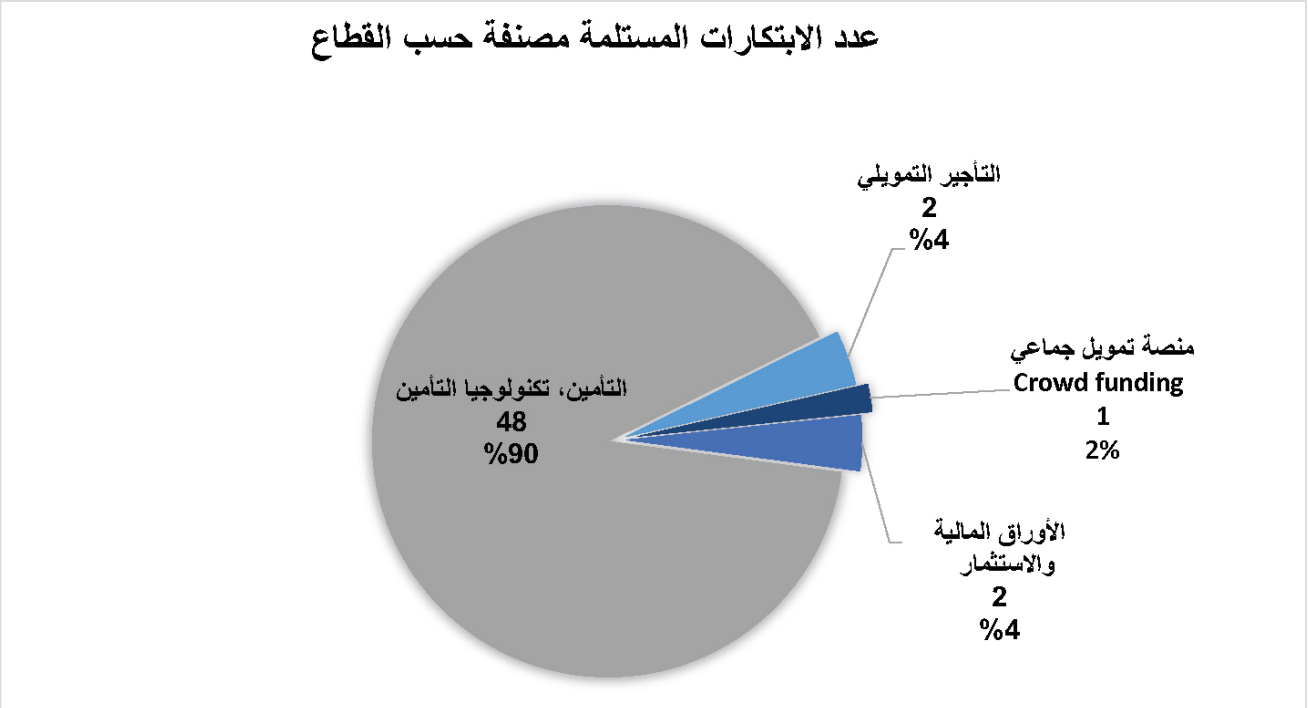
- **تحفيز خدمات صناديق التمويل الجماعي (Crowdfunding):** عملت الهيئة، خلال العام 2021، على بدء التقييم الأولي لمتطلبات تطوير صناديق التمويل الجماعي في فلسطين، كأحد الابتكارات المالية لتوفير البدائل التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ورياديي الأعمال، وذلك بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، حيث عملت (GIZ) على إعداد تقييم أولي لمدى الطلب على صناديق التمويل الجماعي (Crowdfunding) في فلسطين.

واقع القطاع

منذ إطلاق منصة "ابتكر" في آذار من العام 2021، تم استلام ثلاثة عشر طلباً لحلول وتطبيقات مستحدثة عبر المنصة، كما يشير الشكل (1) أدناه. وتمت متابعة هذه الطلبات وتقديم الإرشاد والدعم اللازم، وخلال العام ذاته تم منح رسائل عدم الممانعة لابتكارين في قطاع التأمين.

كما يمكن تصنيف الابتكارات الواردة عبر المنصة حسب القطاع كما هو موضح في الشكل (2). وكما يلاحظ، فإن قطاع التأمين يحتل النسبة الأكبر من عدد الابتكارات الواردة، تليها الابتكارات التي تختص بقطاعي التأجير التمويلي والأوراق المالية.





وفي هذا السياق، بُذلت خلال العام 2022 جهود حثيثة من أجل العمل على تحديث منصة "ابتكر" وتطويرها بالإرشادات والنماذج ذات العلاقة، وتم الأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية بهذا الخصوص، لتشمل النطاق الإقليمي لاستقطاب الأفكار المالية التكنولوجية الخلاقة من خارج فلسطين، لغرض جلبها والاستثمار بها داخل القطاع المالي الفلسطيني، كما عقد في العام 2022 عدد من الورش التعريفية والتوعوية حول منصة "ابتكر" في عدد من الجامعات، ونُظمت لقاءات استهدفت مسرعات الأعمال الفلسطينية.

- **توفير البيئة الممكنة لتطوير منتجات مالية مبتكرة**

تحفيز خدمات صناديق التمويل الجماعي (Crowdfunding): في سياق توفير البيئة الممكنة لتطوير منتجات مالية مبتكرة، عملت الهيئة على البدء بتهيئة الإطار القانوني الناظم لعمل صناديق التمويل الجماعي (Crowdfunding)، حيث قامت مؤسسة التعاون الألماني الـ(GIZ) بإعداد دراسة تشخيصية قانونية تهدف إلى مراجعة أولية للإطار القانوني القائم، إضافة إلى الخيارات الرقابية المتاحة أمام الهيئات الرقابية والتجارب الدولية والعربية في عمليات الرقابة والإشراف على صناديق التمويل الجماعي، إضافة إلى نماذج الأعمال التي تستند إليها هذه الصناديق، والخروج بمجموعة من الخيارات الرقابية المتاحة أمام الجهات الرقابية، لاتخاذ القرار المناسب في هذا المجال لتطبيقها في فلسطين. وقد عملت الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار على دراسة تقرير الدراسة، وتحضير ورقة موقف إلى مجلس الإدارة، والخروج بنموذج متكامل للخيارات الرقابية المتاحة أمام الهيئة بالخصوص.

- **عقد أنشطة توعوية من أجل تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي:**

1. **تم عقد لقاء طاولة مستديرة في شهر آذار/مارس من العام 2022 تحت عنوان "دور حاضنات ومسرعات الأعمال في تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي"،** بمشاركة عدد من الحاضنات الفلسطينية والعربية. وخلال اللقاء، تم التأكيد على جهوزية الهيئة للتعاون والشراكة مع حاضنات ومسرعات الأعمال، وصولاً إلى وضع آليات تنظم العلاقة بين الطرفين، والسعي إلى توقيع اتفاقيات تسهم في نمو القطاع المالي غير المصرفي، إضافة إلى تسليط الضوء على وضع الاقتصاد الفلسطيني المحلي والشركات الناشئة ورجال الأعمال لاغتنام هذه الفرصة والاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية، ويذكر بأنها تمت بالتنسيق والتعاون مع الـ(GIZ).
2. **تم تنظيم جلسة حوارية بعنوان "فرص استخدام التكنولوجيا في قطاع التأمين"،** بالشراكة مع وزارة الريادة والتمكين واتحاد شركات التأمين، وبدعم من مؤسسة التعاون الألماني (GIZ). وجاءت هذه الفعالية تنفيذاً لاستراتيجية الهيئة الهادفة إلى تطوير قطاع التأمين وتوظيف التكنولوجيا المالية ومواكبة التطورات في هذا الإطار، والارتقاء بواقع الخدمات التأمينية وتوسيعها بما يخدم المتعاملين كافة، وبخاصة المواطنين، ويسهل وصولهم لهذه الخدمات. كما تجدر الإشارة إلى أنه شارك في الجلسة الحوارية كل من نائب رئيس الاتحاد الفلسطيني لشركات التامين، وممثلين عن قطاع ريادة الأعمال في

فلسطين، ومدير مسرعة الأعمال "فلو"، ومديرة برنامج (N gate)، بحضور مجموعة من الشركاء والرياديين والمهتمين في هذا المجال. واستعرض المتحدثون الرؤية لتكنولوجيا التأمين لدى شركات التأمين وقطاع الرياديين، والتحديات والعقبات التي تحول دون خلق تقدم ملموس في هذا السياق. إضافة إلى استكشاف التدخلات المطلوبة لاحتضان وتطوير الحلول التكنولوجيا في صناعة التأمين.

خدمات الاستدامة المالية

خدمات الاستدامة المالية > حوكمة الشركات

- **تطوير مدونة قواعد الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في فلسطين**

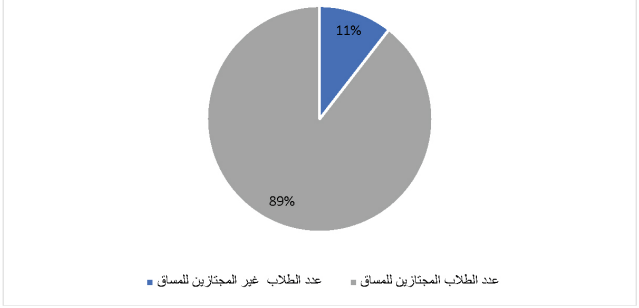
عطفاً على إقرار قانون الشركات الجديد رقم (42) لسنة 2021، سيتم استكمال تحديث مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين خلال العام 2023 بدمج متطلبات قانون الشركات الجديد في المدونة، ويتوقع الانتهاء من المسودة الأولى ومشاركتها مع الجهات ذات العلاقة قبل نهاية العام بهدف الحصول على ملاحظات تلك الجهات، علماً أنه قد بدأ العمل بتحديث المدونة خلال العام 2021، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

من جهة أخرى، سيتم العمل على تطوير مدونة حوكمة خاصة بالهيئة ترتكز، بالأساس، على الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لعمل الهيئة والقطاعات التي تشرف عليها، ومدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، ومستجدات حوكمة الشركات، ومدونة سلوك أعضاء مجلس إدارة الهيئة وموظفيها، وذلك استناداً إلى قرار مجلس الإدارة رقم (06/2022)، والصادر بتاريخ 6/3/2022.

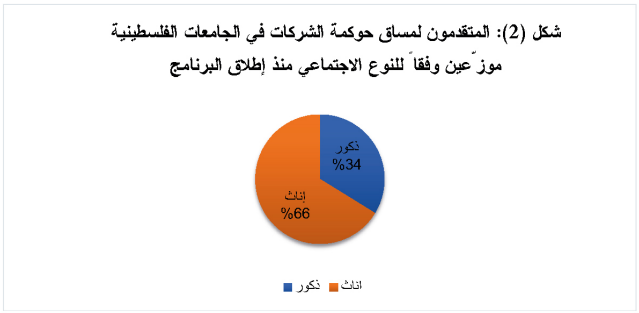
- **برنامج مساق حوكمة الشركات في الجامعات الفلسطينية.**

من خلال توقيع اتفاقية تعاون ما بين الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، واتفاقيات تعاونية ثلاثية الأطراف تشمل الهيئة، ومؤسسة التمويل الدولية، والجامعة المعنية بإدراج المساق، استمر برنامج دمج مساق الحوكمة مع الجامعات الفلسطينية، وبلغ عدد الجامعات التي أدرجت المساق في خطتها التدريسية خلال العام 2022، أربع جامعات فلسطينية هي: جامعة بيرزيت، جامعة فلسطين التقنية-خضوري، جامعة القدس المفتوحة، الجامعة العربية الأمريكية. وفي السياق ذاته، بلغ عدد المتقدمين للمساق منذ إطلاق البرنامج، وحتى نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2022/2023، 5804 طلبة، اجتاز منهم المساق بنجاح 5194 طالباً وطالبة، بنسبة نجاح بلغت 89%، فيما بلغت نسبة الطلبة غير المجتازين للمساق 11%، بواقع 610 طلبة، كما يبين الشكل رقم (1) أدناه، ويحصل الطالب المجتاز للمساق على شهادة معتمدة من قبل الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية (IFC). ويوضح الشكل رقم (2)، نسبة توزيع الطلبة المتقدمين للمساق حسب الجنس، حيث بلغت نسبة الطلبة من الذكور 34%، مقابل 66% من الطلبة الإناث.

شكل (1): نسبة الطلبة الذين اجتازوا المساق بنجاح منذ إطلاق البرنامج



شكل (2): المتقدمون لمساق حوكمة الشركات في الجامعات الفلسطينية موزّعين وفقاً للنوع الاجتماعي منذ إطلاق البرنامج



خدمات الاستدامة المالية > الشمول المالي

بعد انقضاء نصف مدة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي المقرّة من قبل مجلس الوزراء في العام 2018، استطاعت هيئة سوق رأس المال وشركاؤها تحقيق العديد من الإنجازات في سياق تعزيز الشمول المالي في فلسطين. وتجدر الإشارة إلى أن الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية واجهت، خلال الأعوام الماضية، العديد من التحديات المتمثلة بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهت البلاد، والناتجة تحديداً بفعل أزمتي المقاصة وجائحة كورونا (COVID-19) وتداعياتها، التي كان لها الأثر المباشر على سير عمل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وبالتالي فرض تحديات جديدة، إلا أن الجهات الناظمة ضاعفت من جهودها للحفاظ على سلامة القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، بما يشمل وضع الخطط اللازمة للتعامل مع المستجدات الحاصلة، ومواصلة العمل على تحقيق أهداف الشمول المالي. وفي هذا السياق، عملت الهيئة وسلطة النقد، خلال العام 2022، على تنفيذ عملية إعادة تقييم منتصف المدة، وتم إطلاق مشروع إعادة تقييم للشمول المالي من خلال التعاقد مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - "ماس"، لإعداد دراسة إعادة التقييم استناداً إلى تحليل مسح جانبي العرض والطلب على المستوى الوطني، وذلك بمشروع ممول من التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، وقد وضعت اللجنة الفنية خطة عمل متكاملة تشمل المحطات الرئيسية لعملية إعادة التقييم، مع إطار زمني محدد لكل منها، ويتوقع أن تسهم الدراسة في تقييم مسار تنفيذ الاستراتيجية، والتأكد من أنها تسير وفقاً لخطة العمل، واتخاذ الإجراءات والتعديلات اللازمة إن وجدت.

بدوره، عمل معهد "ماس" على التعاقد مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتنفيذ المسح الميداني (جانب الطلب)، كما عملت اللجنة الفنية بالتعاون مع الفريق الفني لمعهد "ماس" على تطوير الاستبيان الخاص بالمسح الميداني لجانب الطلب، الذي استخدمه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عملية المسح، وقد ركزت عينة البحث على جانب الأفراد وليس الأسر، حيث استهدف جانب الطلب عينة من 8500 فرد من الفئة العمرية 18 سنة وأكثر، وهي عينة أشمل من تلك المستخدمة في العام 2016. وبخصوص مستويات النشر، فقد تم اعتماد النشر على مستوى فلسطين ككل، ومن ثم شمال ووسط وجنوب الضفة، وشمال ووسط وجنوب قطاع غزة حسب الجنس (ذكور وإناث)، وعلى مستوى محافظات الوطن. كما عمل معهد "ماس" على تنفيذ مسح جانب العرض الذي شمل مزودي الخدمات المالية، إضافة إلى الجهات الرقابية على المؤسسات المالية، وتنفيذ مقابلات المجموعات البؤرية المتخصصة بمواضيع محددة. وتوفر نتائج مسح جانبي العرض والطلب المعلومات حول الوضع الحالي وتطور الشمول المالي في فلسطين.

وتم الانتهاء من تنفيذ المسح الميداني الشامل من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في منتصف العام 2022، ومن ثم عمل معهد "ماس" على تحليل ودراسة نتائج المسح الشامل لتحضير مخرجات المشروع، وتم تقديم المخرجات الأولية للمشروع استناداً إلى نتائج تحليل جانبي العرض والطلب، وهي:

- تقرير مفصل لتشخيص حالة مستويات الشمول المالي وتطورها.
- تقرير حول دور الخدمات المالية الرقمية (DFS) في تعزيز الشمول المالي، وخارطة طريق خاصة به.
- تقرير خاص بالفجوة الجندرية في الشمول المالي، وخارطة طريق خاصة بها.

وقامت اللجنة الفنية بمراجعة المسودة الأولى للتقارير الثلاثة والملاحق الإحصائية الخاصة بها، مع عرضها على اللجان المختلفة، وذلك تمهيداً للخروج بالنسخة النهائية للتقارير قبل اعتمادها بشكل نهائي، وإعلان نتائج إعادة التقييم والتطورات التي حدثت على نسب الشمول المالي في فلسطين خلال الفترة النصفية (2016-2022) من عمر الاستراتيجية الوطنية، وللبدء بعكس النتائج على خطط العمل للفترة القادمة، واقتراح التوصيات والتعديلات لخطة العمل، وعرضها على اللجنة الوطنية، مع تقديم ملخص لأبرز نتائج مشروع التقييم الشامل للشمول المالي في فلسطين.

وفي السياق نفسه، استمرت جهود الهيئة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للشمول المالي بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين خلال العام 2022، حيث تم تنفيذ المبادرات التالية:

- **مشروع إثراء المناهج الدراسية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم؛** تنفيذاً للنشاط الاستراتيجي في خطة الشمول المالي وعملاً بقرار اللجنة الوطنية للشمول المالي لتفعيل التعاون مع وزارة التربية والتعليم، بهدف تعزيز الشمول المالي لدى فئة الطلاب والشباب، وانبثق عن ذلك تشكيل لجنة ثلاثية من هيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد، ووزارة التربية والتعليم لدراسة آليات التعاون في إثراء المناهج الدراسية، حيث قامت اللجنة بتطوير خطة عمل للأعوام 2023-2025، وهي خطة متعددة الأبعاد تشمل استهداف الطلاب والمعلمين والأساتذة والموجهين كذلك، من خلال العديد من الوسائل

اللامنهجية المدروسة لمختلف الصفوف، وستتم المباشرة بتنفيذ الخطة خلال العام 2023 التي قد اعتمدت في نهاية العام 2022 من قبل اللجنة الفنية للشمول المالي، وسيتم تضمين محاورها في خطة عمل الشمول المالي للمباشرة في تنفيذها.

- **استراتيجية عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSME's**، حيث شاركت هيئة سوق رأس المال، إلى جانب كل من سلطة النقد ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد الوطني، في عضوية اللجنة الخاصة بتطوير الاستراتيجية الممكنة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ويأتي تشكيل اللجنة بعد قرار مجلس الوزراء رقم (11/115/18/ م.و/م.أ) للعام 2021، والخاص بالتعريف والتصنيف الوطني للمنشآت الاقتصادية، حيث تم عقد الاجتماع الأول للجنة في 17/11/2022 لإطلاق العمل على الاستراتيجية، وتم إقرار خطة عمل المشروع مع الجهة المنفذة، ويتوقع أن يستغرق المشروع 7 شهور تنتهي في منتصف العام 2023. ويتوقع أن تعالج هذه الاستراتيجية المشاكل والتحديات التي تعاني منها هذه المنشآت (التسجيل والترخيص، التمويل، التسويق، الجوانب الإدارية والمالية، الريادة والابتكار، ... وغيرها) مع التركيز على الشباب والنساء في هذا القطاع.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

يوفر إطار عمل إدارة المخاطر في الهيئة النوايا والتوجيهات الإجمالية للهيئة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، كما يحدد الإجراءات والترتيبات لتنفيذ إدارة المخاطر وتحسينها بشكل مستمر تماشياً مع سياق إدارة المخاطر. وتشمل عناصره الأساسية إعداد سياق وقبول مواجهة المخاطر وتقديرها (تحديدها وتحليلها وتقييمها)، ومعالجة المخاطر والمعلومات والاتصالات، والوعي، والتدريب، ومراقبة المخاطر، ومتابعتها، واستعراضها. وتم استحداث قسم إدارة المخاطر داخل دائرة إدارة المخاطر، وهو مسؤول عن إدارة المخاطر داخل الهيئة بالتوافق مع الوحدات الإدارية.

ومن أبرز نتائج قسم إدارة المخاطر للعام 2022:

- اعتماد إطار إدارة المخاطر في الهيئة، وتزويد موظفيها كافة نسخة عنه للعمل بموجبه، كل حسب وظيفته.
- إنشاء نموذج الإبلاغ عن المخاطر وتعميمه على موظفي الهيئة كافة، للإبلاغ عن أية مخاطر يرونها تؤثر على قيامهم بالمهام الموكلة إليهم.

http://bms/riskmanagment/Lists/RiskReportingForm/AllItems.aspx

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق نمو سوق رأس المال في فلسطين، وتنظيمه، وتطويره، ومراقبته، وحماية حقوق المستثمرين في قطاعاته المختلفة، وذلك انطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار فيه، وتجنيب قطاعاته مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها. ومع بداية العام 2022، واصلت الهيئة دورها في مواءمة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الاتي:

التشريعات:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم خلال العام 2022، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم إرسال تقرير سنوي عن الأنشطة كافة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وبلغ عددها 10.
- تعميم 3 قرارات بشأن الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.

- تعميم نشر تعليمات رقم 2 لسنة 2022 المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية.
- نشر تعليمات رقم 1 لسنة 2022 بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والتسجيل على الموقع الإلكتروني الخاص بموقع تنفيذ قرارات مجلس الأمن والتنفيذ الفوري.
    - تعميم تنفيذ أحكام قرار بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2022.
    - تعميم تنفيذ أحكام المرسوم الرئاسي تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 14 لسنة 2022.
    - تعميم بخصوص فتح الحسابات المصرفية لشركات التأمين.
    - تعميم بخصوص أعمال وكلاء ووسطاء التأمين.
    - تعميم تحديث السياسات وإجراءات العمل.
    - تعميم الدليل الإرشادي للتقييم الذاتي.

جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر:

- منذ بداية العام 2022، قامت الإدارة العامة للأوراق المالية بإنهاء 14 جولة تفتيش وفقاً للخطة المستندة إلى المخاطر على شركات الأوراق المالية والسوق المالي كافة.
- قامت الإدارة العامة للتأجير التمويلي، متمثلة بدائرة الرقابة والتفتيش لديها، وبالتعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بإنهاء 8 جولات تفتيش مختصة.
- منذ بداية العام 2022، قامت الإدارة العامة للتأمين بإنهاء 10 جولات تفتيش للتأكد من مدى فاعلية الشركات ومدى امتثالها

لأحكام قوانين وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

جولات تفتيش مختصة بناءً على طلب الوحدة

قامت الإدارة العامة للأوراق المالية بانتداب فريق تفتيش بناء على طلب وحدة المتابعة المالية للعام 2022، وذلك للتحقق من سلامة إجراءات العناية الواجبة المتخذة من قبل شركة أوراق مالية تجاه ملف عميل وحركاته المالية.

المخالفات والعقوبات الإدارية:

- قامت الإدارة العامة للرهن العقاري والتأجير التمويلي بتوجيه كتاب تصويب لشركة تأجير تمويلي بناءً على جولة تفتيش في نهاية العام 2021. وتضمن هذا الكتاب منح مهلة نهائية للشركة لتعديل سياسة وإجراءات مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تكون شاملة وكافية للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والتعليمات والتشريعات.
- قامت الإدارة العامة للرهن العقاري والتأجير التمويلي بتوجيه إنذار خطي لـ 3 شركات تأجير تمويلي لعدم تزويد الهيئة بنسخة محدثة عن سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بعد منحها مهلة لتزويد الهيئة بالنسخ المحدثة.
- قامت الإدارة العامة للرهن العقاري والتأجير التمويلي بتوجيه 7 كتب تصويب أوضاع بناءً على ملاحظات فريق التفتيش الميداني.
- بعد الانتهاء من جولات التفتيش في النصف الأول للعام 2022، قامت الإدارة العامة للأوراق المالية بتشكيل لجان تحقيق لـ5 شركات، للتحقيق في المخالفات التي تم اكتشافها خلال عملية الزيارة الميدانية، وبعد الانتهاء من عقد الاجتماعات، تم توجيه مهلة زمنية للشركات للامتثال وتصويب الأوضاع للمخالفات.

المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل والبرامج التدريبية:

- شارك فريق الهيئة المتخصص بتزويد وحدة المتابعة المالية بالبيانات والإحصائيات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في حضور ورشة عمل حول التقييم المتبادل لدولة فلسطين بتاريخ 2/3/2022 في فندق الكرمل برام الله.
- شارك فريق من الهيئة في حضور ورشة عمل تحت عنوان "المستفيد الحقيقي"، بتنظيم من وحدة الاستخبارات المالية في الأكوادور، وذلك عبر منصة (zoom) بتاريخ 15-16/03/2022.
- عقد اجتماع مع مسؤول الاتصال التابع لشركة تأجير تمويلي ومناقشة تقرير التفتيش العام 2021. ويعتبر هذا الاجتماع تغذية عكسية.
- استعداداً لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين العام 2022، تم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات مع وحدة المتابعة المالية، وتزويدهم بالبيانات والإحصائيات لتعزيز الالتزام الفني وفعالية جهود الهيئة في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استكمالاً للتحضير لعملية التقييم المتبادل لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم عقد ورشة عمل "إعداد الإحصائيات والمعلومات اللازمة لعملية التقييم المتبادل"، وذلك في المدرسة الوطنية-أبو شخيدم بتاريخ 13/4/2022، وبمشاركة 12 موظفاً من الهيئة.
- الرد على كافة الاستفسارات الواردة للهيئة من فريق خبراء التقييم المتبادل، وذلك انسجاماً مع متطلبات الالتزام الفني.
- تم عقد اجتماع من خلال تطبيق (zoom) مع خبراء من البنك الدولي، وذلك للتدريب على برنامج التقييم المتبادل لدولة فلسطين.
- بتاريخ 6/7/2022، تمت دعوة فريق من الهيئة وكافة القطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها، للمشاركة في ورشة عمل حول إعداد الهيئة والقطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها للتقييم المتبادل. وكانت الورشة تحت رعاية كل من رئيس مجلس إدارة الهيئة، ومعالي المحافظ/رئيس اللجنة الوطنية.
- بتاريخ 26/7/2022، تمت دعوة فريق من الهيئة للمشاركة في ورشة العمل الرابعة والختامية لإعداد الجهات الوطنية لعملية التقييم المتبادل.
- بتاريخ 27/7/2022، عقدت الإدارة العامة للأوراق المالية ورشة عمل لتهيئة مسؤولي الاتصال شركات الأوراق المالية لعملية التقييم المتبادل.
- المشاركة في ورشة عمل سكرتاريا مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) حول إعداد دولة فلسطين لعملية التقييم المتبادل، النتائج المباشرة (7، 8، 9)، وذلك بتاريخ 4/8/2022، في فندق الكرمل برام الله.
- قامت الهيئة بتاريخ 27/8/2022 بنشر فيديو توعوي عن أهم إنجازات الهيئة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المشاركة في الندوة الدولية حول "الإشراف على الأصول الافتراضية والتحقيق فيها" بتاريخ 6-7/9/2022.

- المشاركة في ورشة عمل حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن بتاريخ 5/10/2022.
- عقدت الهيئة، بالتعاون مع وحدة المتابعة المالية، بتاريخ 11/10/2022، ورشة عمل لمسؤولي الاتصال لكافة القطاعات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة حول آليات تنفيذ قرارات مجلس الأمن.
- بتاريخ 18/10/2022، عقدت الإدارة العامة للرهن العقاري والتأجير التمويلي ورشة عمل لتدريب مسؤولي الاتصال في شركات التأجير التمويلي على كيفية اتباع النهج القائم على المخاطر وآليات إجراء التقييم الذاتي.
- المشاركة في ورشة عمل حول النهج القائم على المخاطر على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال المالية غير المحددة- في القاهرة من 13-15/12/2022.
- المشاركة في ورشة عمل حول المستفيد الحقيقي في فندق الكرمل بتاريخ 22/12/2022.

التعاون المحلي والدولي

_طلبات التعاون المحلي الواردة من السلطات المختصة:

- قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من وحدة المتابعة المالية، والبالغ عددها 15 طلب خلال عام 2022
- الرد على الكتب الواردة من مكتب النائب العام، والبالغ عددها 10 كتب.
- تم الرد على 12 كتاباً وارداً من محكمة جرائم الفساد.
- تم الرد على الكتب الواردة من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم، والبالغ عددها 28.

طلب التعاون الدولي الصادر:

- قامت الهيئة بالرد على طلب استفسار من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية حول التعامل بالعملات الافتراضية.
- قامت الهيئة بالرد على طلب استفسار من الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان حول مهام مسؤول الاتصال وشروط التوظيف.

التوعية المالية والعلاقات العامة

عملت الهيئة على تنفيذ عدد من الأنشطة التوعوية ذات العلاقة بتطوير البيئة القانونية، وتطوير أعمال الهيئة الفنية، وزيادة الوعي لدى الجمهور بأهمية القطاع المالي غير المصرفي، وهو ركن أساسي من مهام الهيئة تجاه جمهور المواطنين في فلسطين، حيث تسعى الهيئة إلى تعزيز قدرات المواطنين وثقافتهم المالية بالقطاعات التي تشرف عليها، إضافة إلى تعزيز علاقاتها الداخلية والخارجية من خلال العديد من اللقاءات والمبادرات، وذلك استناداً إلى خططها وبرامجها والمهام الموكلة إليها بموجب القانون والأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية الخمسية 2021-2025. وسنعرض لكم مجموعة من الأنشطة والبرامج التوعوية التي تم تنفيذها خلال العام 2022:

إطلاق ائتلاف التوعية المالية في فلسطين



أطلقت الهيئة ائتلاف التوعية المالية في فلسطين، بمشاركة مؤسسات مجتمع مدني، ووسائل إعلام، وأكاديميين من مختلف الجامعات الفلسطينية.

ويهدف ائتلاف التوعية المالية في فلسطين إلى نشر الثقافة المالية المجتمعية، ورفع مستوى الوعي لدى المواطنين الفلسطينيين في مجال الخدمات التي تقدمها القطاعات المالية غير المصرفية.

ويضم الائتلاف ممثلين عن القطاع المالي غير المصرفي، ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات، والصحافيين. كما أن باب الانتساب لهذا الائتلاف مفتوح أمام كافة الجهات المهتمة بالانضمام إليه.

وستقود الهيئة هذا الائتلاف مع الشركاء كافة لنشر الثقافة المالية في المجتمع المحلي، عبر مجموعة من التدخلات المتمثلة بإعداد الدراسات والأبحاث، وتنظيم الندوات والمحاضرات والمؤتمرات، وتطوير قدرات اللاعبين الرئيسيين في هذا المجال.

إطلاق معمل الصحافة المالية بنسختيه الثالثة والرابعة









أطلقت الهيئة معمل الصحافة المالية بنسخته الثالثة في مدينة رام الله على مدار يومين. وتم التركيز خلال المعمل على قطاع التأجير التمويلي في فلسطين. كما أطلقت الهيئة النسخة الرابعة في مدينة أريحا على مدار يومين بمشاركة 30 من طلبة الإعلام والاقتصاد في الجامعات الفلسطينية.

ويأتي معمل الصحافة ضمن شراكة الهيئة مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي عبر وزارة المالية الفلسطينية.

وتناول البرنامج التدريبي الخاص بمعمل الصحافة بنسخته الثالثة، خصائص وفرص وتحديات القطاع المالي غير المصرفي، وقراءة إحصائيات التأجير التمويلي، إضافة إلى التعريف به وبأهميته الاقتصادية.

كما تناول البرنامج طرح نماذج صحافية محلية وعربية حول قطاع التأجير التمويلي وتطبيقات عملية لإعداد تقارير صحافية يقدمها الصحافيان الاقتصاديان أيهم أبو غوش ومحمد الرجوب.

وحضر معمل الصحافة بنسخته الرابعة كل من مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية د. شاكر خليل، ومدير عام الهيئة براق النابلسي، ومدير برنامج التنمية الاقتصادية في الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي محمد مصلح.

وتطرق المعمل إلى سبع جلسات تدريبية حول أساسيات الصحافة المالية قدمها الصحافي محمد خبيصة، فيما قدم سائد كرزون ورشة تدريبية حول الإعلام وريادة الأعمال، إضافة إلى ورشة عمل تدريبية حول وسائل التواصل الاجتماعي قدمها الصحافي محمود حريبات.

وتخلل المعمل لقاءات تدريبية شملت تعريفاً عاماً حول القطاع المالي غير المصرفي في فلسطين، وعرضاً تعريفياً حول قطاع التأجير التمويلي، إضافة إلى لقاء حول قطاع الأوراق المالية، ولقاء آخر حول التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

الخليل: "الهيئة" تنظم جولة على المنشآت الصناعية والتجارية
لقاء تعريفياً حول التأجير التمويلي





نفذت الهيئة، خلال العام المنصرم، جولة على المنشآت الصناعية والتجارية في محافظة الخليل، بالشراكة مع الغرفة التجارية في المحافظة.

واستقبل محافظ الخليل اللواء جبرين البكري وفد الهيئة مستعرضاً الواقع الاقتصادي الذي تعيشه المحافظة، والجهود المبذولة في سبيل تحقيق النمو والاستقرار، وآليات التعاون ما بين المحافظة وغرفة التجارة ومكونات المجتمع الخليلي كافة.

وفي اليوم ذاته، نظمت الهيئة لقاءً تعريفياً حول قطاع التأجير التمويلي في المحافظة، بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الخليل، وبدعم من وكالة التعاون الإنمائي الإيطالي، بمشاركة شركات التأجير التمويلي في فلسطين.

يشار إلى أن قطاع التأجير التمويلي في فلسطين يلعب دوراً اقتصادياً مهماً وفعالاً في تطور ونمو الاقتصاد الفلسطيني، من خلال دعم قاعدة الأصول الإنتاجية وزيادة قدرة المنشأة الاقتصادية المحلية على المنافسة ومواكبة التطور التكنولوجي.

الهيئة تطلق فعاليات أسبوع المستثمر العالمي في فلسطين 2022





أطلقت الهيئة، بالشراكة مع بورصة فلسطين، فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2022"، تحت عنوان "الاستثمار المرن وتعزيز التنمية المستدامة"، وفق المبادرة التي أطلقتها المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال أيسكو (IOSCO) لهذا العام.

وجاء الإطلاق من خلال حلقة نقاش بالتعاون مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وسلطة جودة البيئة، بهدف تسليط الضوء

على أبرز مشاريع الهيئات المحلية، والفرص الواعدة، وعرض قصص نجاح محلية في الطاقة الخضراء، وأبرز الإنجازات لسلطة جودة البيئة، والدور التوعوي والتعليم البيئي، وإسهاماتهم في تعزيز التنمية المستدامة، والتطلعات المستقبلية، والمعيقات التي تواجه مشروع التنمية المستدامة.

وخلال الأسبوع، تم تنفيذ العديد من الفعاليات التي ركزت على موضوع الاستثمار المرن، وتعزيز التنمية المستدامة بشكل متوازٍ مع هيئات الأوراق المالية والبورصات في (103) دول حول العالم.

كما أطلقت الهيئة خلال أسبوع المستثمر، وبالشراكة مع بورصة فلسطين، حملة مشتركة على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بها، وذلك لبث رسائل مهمة حول التنمية المستدامة والاستثمار المرن، كما تم إنتاج فيديو قصير وبروشور إلكتروني للغاية نفسها، إضافة إلى عدد من المقابلات الإذاعية والتلفزيونية وعلى قنوات بودكاست.

جلسة حوارية حول فرص استخدام التكنولوجيا في قطاع التأمين





نظمت الهيئة جلسة حوارية تحت عنوان "فرص استخدام التكنولوجيا في قطاع التأمين"، ضمن شراكتها مع وزارة الريادة والتمكين، واتحاد شركات التأمين، وبدعم من مؤسسة التعاون الألماني (GIZ).

وشارك في الجلسة نائب رئيس الاتحاد نهاد أسعد وممثلون عن قطاع ريادة الأعمال في فلسطين، ومدير مسرعة الأعمال "فلو" مجد خليفة، ومديرة برنامج (N gate) منى ضميدي، بحضور مجموعة من الشركاء والرياديين والمهتمين في هذا المجال.

واستعرض المتحدثون الرؤية لتكنولوجيا التأمين لدى شركات التأمين وقطاع الرياديين، والتحديات والعقبات التي تحول دون خلق تقدم ملموس في هذا السياق، إضافة إلى استكشاف التدخلات المطلوبة لاحتضان وتطوير الحلول التكنولوجيا في صناعة التأمين.

إصدار تقرير حول تحديات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ضمن فعاليات اليوم العربي للشمول المالي 2022

أصدرت الهيئة تقريراً حول تحديات وفرص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ضمن فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، استجابة لمبادرة صندوق النقد العربي.

وتناول التقرير مجموعة من التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، والتي تمثلت بتداعيات سياسات الاحتلال المالية والاقتصادية، وبخاصة أزمتي المقاصة، وتوقف الاحتلال عن توريد الضرائب التي يجنيها نيابة عن الحكومة الفلسطينية، حيث كانت الأزمة الأولى في العام 2019، والأزمة الثانية بداية العام 2020.

ونجم عن هاتين الأزمتين انقطاع رواتب موظفي القطاع العام، وانقطاع التحويلات المالية الحكومية، وعدم قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موردي السلع والخدمات في القطاع الخاص، ما أدى إلى تراجع حاد في احتياجاتهم الأساسية، أو الوفاء بالتزاماتهم التقاعدية، وبخاصة تلك المرتبطة

بالقطاع المالي، مثل سداد أقساط القروض، أو أقساط وثائق التأمين، والأقساط الشهرية المترتبة على عقود التأجير التمويلي، وغيرها من الارتباطات المالية. وأدى ذلك إلى تراجع حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتراجع حاد في مستوى الدخل الفردي للمواطن الفلسطيني.

ويمكن الاطلاع على التقرير كاملا عبر زيارة الرابط التالي: تقارير اليوم العربي للشمول المالي 2022 - هيئة سوق رأس المال (pcma.ps)

توقيع مذكرات تفاهم محلية

وقعت الهيئة وسلطة الأراضي الفلسطينية مذكرة تفاهم لتطوير العمل في مجال التخمين العقاري لدى سلطة الأراضي، إضافة إلى تبادل الخبرات المتراكمة بين الطرفين.

وتنص المذكرة على تحقيق التعاون والتنسيق المشترك، ووضع آليات عمل، وتحديد مهام والتزامات الأطراف ذات العلاقة، والتعاون لتنظيم وتطوير قطاع التخمين العقاري والمخمنين العقاريين، بما يشمل توحيد معايير التخمين، والرقابة، والإشراف على المخمنين العقاريين.

وفيما يخص نشر التوعية بالقطاعات المالية غير المصرفية في المؤسسات الأكاديمية، تم تجديد مذكرة تفاهم ما بين الهيئة وجامعة بيرزيت تتضمن مجالات تعاون مختلفة.

وفي السياق ذاته، وقّعت الهيئة وجامعة النجاح الوطنية مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات وزيادة الوعي بالقطاعات المالية غير المصرفية لدى الطلبة.

أبرز إجراءات الهيئة لمواجهة جائحة كورونا

منذ اللحظات الأولى التي تم فيها الإعلان عن ظهور فايروس كورونا (COVID-19) في فلسطين، واستناداً إلى قرار سيادة الرئيس بإعلان حالة الطوارئ في دولة فلسطين، وقيام جهات الاختصاص باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر الناتجة عن فيروس "كورونا"، وحماية الصحة العامة، وتوجيهات الحكومة الفلسطينية لمواجهة فايروس كورونا، واستناداً إلى أحكام قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004؛ بدأت الهيئة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لموجهة آثار الجائحة، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما عممت الهيئة بوجوب اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية الصادرة عن الجهات المختصة لمواجهة فيروس كورونا على كافة القطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها، والتي شملت: بورصة فلسطين، شركات الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات التأجير التمويلي، شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري.

لقد بدأت الهيئة مبكراً باتخاذ تدابير عدة لرصد وتخفيف الجائحة، وضمان استمرارية العمليات، منها التدابير المتعلقة بالسلامة والصحة الشخصية للموظفين وأسرهم، وكذلك إجراءات تمكين العمل عن بعد من خلال خلق وتفعيل بيئة عمل افتراضية، وكذلك اتباع السياسات والإجراءات الحكومية المختلفة، علماً أن موظفي الهيئة كافة، تلقوا التطعيمات اللازمة ضد فايروس كورونا.

إدارة السيولة

لقد رافقت جائحة كورونا ضغوط اقتصادية طالت جميع الدول، من أهمها نقص السيولة لأسباب مختلفة، منها تراجع بعض الأنشطة الاقتصادية، وعزوف شرائح كبيرة من المدينين عن سداد أقساطهم، وصعوبة إجراءات المبادلات الدولية، ولذلك برزت تدخلات الجهاز المصرفي بضخ الأموال في عجلة الاقتصاد. وعلى صعيد الهيئة، فقد تم اتّخاذ إجراءات لإدارة وتوفير السيولة اللازمة بعناية للوفاء بالتزامات الهيئة، وتراقب إدارة الهيئة عن كثب التدفقات النقدية والتوقعات في الوقت المناسب للحفاظ على سيولة ملائمة بشكل معقول خلال هذه الفترة وما بعدها.

تخطيط استمرار الأعمال

تقوم الهيئة بمراقبة الوضع عن كثب، وقد طبقت الهيئة إجراءات لإدارة الأزمة لضمان استمرار سلامة وأمن موظفي الهيئة، وتقديم الخدمات دون انقطاع. وتم تنفيذ تدابير السلامة والصحة لموظفي الهيئة مثل التباعد الاجتماعي، والعمل عن بعد.

بناء قدرات العاملين في الهيئة

في إطار استكمال جهود الهيئة لرفع قدرات العاملين فيها، شارك موظفو الهيئة في العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات عمل الهيئة، حيث شارك موظفو الإدارة العامة للتأمين في دورتين متخصصتين تم عقدهما عن بُعد، بالتعاون مع معهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، حول التأمينات الزراعية والتأمين متناهي الصغر، إضافة إلى المشاركة في برنامج تدريبي نظمه صندوق النقد العربي، حول الرقابة والإشراف على قطاع التأمين التكافلي، وبرنامج تدريبي حول إعادة التأمين وتطبيقاته.

في السياق ذاته، شارك موظفو الإدارة العامة للأوراق المالية في مجموعة برامج تدريبية تم عقدها عن بُعد، بتنظيم من صندوق النقد العربي، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حول البنية التحتية للأسواق المالية: المبادئ والممارسات، والذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية، وإدارة الثروات والاستثمار، والمشتقات المالية. كما شارك مجموعة من موظفي الإدارة في دورة متخصصة حول عمليات سوق رأس المال، تم تنظيمها عن بُعد من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للتدريب للدول الإسلامية، وبالتعاون مع بورصة إسطنبول.

كما شارك موظفو الإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي في برنامج تدريبي متخصص عن بُعد حول الإجارة وتطبيقاتها في المصرفية الإسلامية، إضافة إلى برنامج متخصص حول تمويل الطاقة البديلة والمتجددة.

وضمن مشروع مساعدات فنية مقدم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، شارك موظفو الهيئة في برامج تدريبية متخصصة، حيث تمت المشاركة في دبلوم الإعلام الرقمي المنظم من قبل مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، وفي دورتين متخصصتين للحصول على شهادة خبير معتمد في التمويل الرقمي، وخبير معتمد في الشمول المالي، وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية.

نوع الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات الداخلية	11	45
الدورات الخارجية- حضوري/عن بعد	17	51

الملاحق

الملاحق > إحصائيات وبيانات قطاع التأجير التمويلي

كلمة رئيس مجلس الإدارة



أجلس في مطلع كل عام منذ تولّي رئاسة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لكتابة تقديم للتقرير السنوي عن العام المنصرم. وبينما أقوم بهذا العمل في مطلع العام 2023، يعود بي التفكير ليس فقط بإنجازات الهيئة ومجريات العمل فيها في العام 2022، بل أيضاً للفترة منذ أيلول 2015 عندما توليت رئاسة الهيئة ومجلس إدارتها؛ ذلك لأن هذا سيكون آخر تقديم أكتبه لتقرير سنوي يصدر عن الهيئة، إذ سيشهد العام 2023 انتهاء ولايتي الثانية والأخيرة، بموجب قانون هيئة سوق رأس المال، حيث سأكون قد أمضيت ثماني سنوات في هذا الموقع.

بينما يجلب كل عام معه تجارب وتحديات جديدة، تبقى رسالتنا وكنه عملنا في هيئة سوق رأس المال دون تغيير، فنحن نصبو دوماً إلى تحقيق أهداف الهيئة وتوفير الجو الملائم لنمو القطاعات المالية غير المصرفية التي حددها القانون كمجالات تمارس فيها الهيئة مهام الإشراف والرقابة ضمن الجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي للبلد، ومستوى المعيشة الأفضل، والرخاء للمواطنين. ونحن، إذ نقوم بهذا العمل في جميع الظروف، والمثقلة دائماً بالاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية، الذي يمارس سياسات القتل والقهر وتدمير الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي دون رادع دولي، في عالم ظالم لامبالٍ تحكمه المصالح الذاتية والمعايير المزدوجة، أضف إليها ظروفاً مناوئة أخرى ليست ضمن مجال تحكمنا، كجائحة كوڤيد 19 في السنتين الأخيرتين، نبقى نعمل لتحقيق أهداف الهيئة بشكل تراكمي، وبتصميم مدفوع بثقتنا في عدالة قضيتنا وحتمية إنهاء الاحتلال والتحرر، يرعاه مجلس إدارة الهيئة، ويترجمه العاملون في الإدارة التنفيذية والإدارات العامة والوحدات الأساسية المساندة من خلال عملهم الدؤوب والملتزم.

لقد حققت الهيئة في السنوات السبع ونيف المنصرمة، من خلال هذه الجهود، استقراراً مالياً واكتفاءً ذاتياً شبه كامل. وإن كانت الهيئة لا تزال تهتم باجتذاب الدعم المالي والفنّي المتخصص من الدول المانحة ومؤسسات الدعم التنموي فيها لمشاريعها التطويرية في مجالات تشهد تطوراً عالمياً مستمرّاً، وبخاصة التكنولوجيا المالية والشمول المالي، فإنها تسعى، في الوقت نفسه، إلى تخفيض الاعتماد على هذه المساعدات في الاحتياجات الأساسية. وقد نجحت بذلك بالفعل، إلى درجة مكنتها، بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية، من توفير تغطية كاملة لموازنتها السنوية المتكررة، وكذلك توفير نسبة عالية من احتياجات إقامة مبنى عصري خاص بها، بتصميم هندسي يوفر للعاملين جو عمل مريحاً مدعّماً بآخر ما توصّلت إليه العلوم والتكنولوجيا من تقنيات في مجالات عملها، ومن مستلزمات لحماية البيئة، وهذا لأول مرّة منذ إنشائها قبل ما يقارب العقدين، بما يغنيها عن استئجار مبانٍ غير ملائمة، تم تصميمها أصلاً لأغراض السكن، حيث بدأ مع كتابة هذا التقرير العمل الإنشائي على مبنى هيئة سوق رأس المال، الذي يقام على أرض تم تخصيصها لذلك في بلدة سردا-أبو قش الملاصقة لمدينتي رام الله والبيرة، ليكون جاهزاً خلال العامين المقبلين إن شاء الله. ولا يفوتني هنا أن أوجه الشكر لفخامة رئيس دولة فلسطين، ودولة رئيس الوزراء، ومعالي وزير الأشغال العامة، على الدعم الذي قدموه في هذا المضمار.

لن أحاول أن أوجز في هذا التقديم تفاصيل الأعمال الكثيرة التي قامت بها الهيئة في العام المنصرم، فأي إيجاز لن يغني عن قراءة

كامل التقرير، وأدعو القارئ الكريم إلى ذلك. ولكنني أرغب في أن أنبّه إلى أن الهيئة، رغم الإنجازات الكثيرة والتقدم الملحوظ الذي حققته في بعض القطاعات، فإن هناك أهدافاً في خطة الهيئة الاستراتيجية 2021-2025 وما بعد، تنتظر الإنجاز، ونحن ندرك أن مجرّد تشخيص التحديات والمشاكل، لا يعدو كونه خطوة مهمة أولى على طريق تحقيق التقدم والنمو في هذه القطاعات.

لقد انضوى في مجلس إدارة الهيئة أثناء فترة رئاستي عدد من الأعضاء بخلفيات رسمية ومالية وأكاديمية ومن القطاع الخاص، وكان لي شرف العمل معهم، وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه لكل منهم بالشكر على إسهامه في عمل المجلس، وتعاونه في عملنا المشترك للنهوض بالهيئة. كذلك، سعدت كثيراً بالعمل مع طاقم الهيئة، وأخص بالذكر المدير العام والمدراء العامين ومديري الوحدات المساندة الرئيسية في الشؤون القانونية وتكنولوجيا المعلومات، ومديرة مكتب رئيس مجلس الإدارة، وكذلك جميع موظفي الهيئة والعاملين فيها في المواقع المختلفة، وإن كان مدى تعرّفي عليهم واتصالي المهني بهم يتفاوت باختلاف مواقعهم، حيث شهدتُّ عن كثب كيف يعمل هذا الطاقم ككل بمهنية عالية، وبالتزام بالمصلحة العامة، ويبذل الجهد للنهوض بهذه المؤسسة التي تُعنى بقطاع مالي مهم في الدولة، وهو القطاع المالي غير المصرفي.

لم تكن مهامي في هيئة سوق رأس المال دائماً سهلة. فإن كان دوري كرئيس لمجلس الإدارة لا يتطلب جهداً غير عادي لمن يشغل مثل هذا المنصب، فإن عملي كرئيس للهيئة كثيراً ما كان يتطلب انهماكاً في تفاصيل العمل اليومي - دون تدخل في نطاق عمل الإدارة التنفيذية. لقد واجهت الهيئة أثناء فترة رئاستي تحديات كثيرة، وهذا أمر عادي، وأعتقد أنها واجهتها وذللت معظمها بنجاح من خلال الصلابة في التمسك بالقوانين والأنظمة، والمرونة في التعامل مع الجهات التي تشرف عليها الهيئة وتراقبها. وكانت هذه فرصة لي لتوظيف خبرتي السابقة في العديد من المواقع، وأيضاً للتعلم. قيل إن "العلم في الصغر كالنقش في الحجر"؛ بمعنى أنه يترك أثراً دائماً، وهو في الواقع كذلك في الكبر، ولكن من حيث كونه عملاً صعباً في الكثير من الحالات. ولكن العلم في الكبر كثيراً ما يكون أيضاً ممتعاً، وبخاصة عندما يتطلب توظيف مهارات إيجاد الحلول، وهو ما اخترت تعلّمه قبل نصف قرن، من خلال دراسة الفيزياء والرياضيات. لهذه الفرصة، أشكر من منحني الثقة لإشغال هذه المواقع.

نبيل قسيس

رئيس مجلس إدارة الهيئة